آراء الإمام سفيان الثوري

في علوم الحديث

"جمع ودراسة"

الباحث

أ. م. د/ محمد عبد الظاهر محمد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بكلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة

آراء الإمام سفيان الثوري في علوم الحديث "جمع ودراسة"

أ.م. د/ محمد عبد الظاهر محمد عبد المطلب
قسم الحديث وعلومه، كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية
البريد الالكتروني: mohammadabdelmoteleb@azhar.edu.eg

ملخص البحث

تناول هذا البحث جمع آراء الإمام "سفيان الثورى " فى علوم الحديث وتأصيلها ودراستها، وتكمن أهمية هذا البحث في أن منهج المتقدمين معروف بالتطبيق وقل لديهم التنظير خلافا للمتأخرين، ولهذا السبب صارت هناك ندرة نسبية فى أقوال السلف التنظرية فيما يتعلق بعلوم الحديث فكان جمع هذه أقوال أمرا ضروريا لأن الاعتماد فى تأصيل هذا العلم وتحديد معالمه – وتقعيد قواعده قامت على أقواله وأقوال غيره من المتقدمين .

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في جمع أقوال الإمام من بطون الكتب الأصلية المعتمدة في هذا العلم ، ثم المنهج الوصفى التحليلى لعرض آراء الإمام " الثورى " فى علوم الحديث، فأتناول المسألة– التى له فيها رأى– ثم أعرض رأيه فيها مقارنا رأيه برأى الجمهور للوقوف على مدى الموافقة أو المخالفة ، ذاكرا توجيهات الأئمة لآرائه التى يظن أنها مخالفة .

وتوصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن أقوال الإمام سفيان الثورى تتوافق مع مذهب الجمهور فى معظم المسائل ، بل واعتماد الجمهور على أقواله فى تنظير مسائلهم ، وتقعيد قواعدهم ، فكانت أقواله هى المرجع والفيصل عند الاختلاف .

الكلمات المفتاحية: آراء، سفيان الثوري، علوم الحديث،

Sofyan Al Thawry's opinions in Hadith Sciences (Collecting and Study)

Mohamed Abd Alzaher Mohamed Abd Almoteleb
The Noble Hadith and its Sciences, Azhar girls –New Minia City, Al Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: mohammadabdelmoteleb@azhar.edu.eg

Abstract

This research has handed the collection of Imam Sofyan Al Thawri In Hadith Sciences, their origins and their foundation. The importance of this research lies in the followers' method that is known through practicing whereas theoretical one was less than or unlike the formers' one. For this reason ,there was a relative scarcity in the theoretical sayings of the formers concerning about Hadith Sciences. So, Collecting of these sayings was essential because relaying on this Science to be an origin one ,determining its features and marinating its rules are based on his sayings and others of the followers . In this study, I have relayed on the inductive method in collecting the Imam's sayings through the original ideas of the books in the field of this science. Then, the descriptive and analyses method.in order to show The Imam(Al Thawri)In hadith opinions .So, I handed and took up the issue that shows his opinion. Then , I show this opinion comparing it with the majority one to know the agreement or disagreement. Through this showing ,I mention the Imam's instructions for his opinions that he thinks they are contrary for his.

Through this Study, I have come up and understood that Al Imam Al Thawri's sayings are compatible with the public's ones in Most issues Rather than that the public relayed on his sayings in making their issues theoretical ones and making their rules as foundations. For this, his sayings were the reference and judgment at disagreement

keywords : opinions ,Sofyan Al Thawri, Hadith sciences.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ الآية(١)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ الآية (٢)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ الآية (٣) ،.أ.هـ(٤) .

ثم أما بعد:-

---

(١)- سورة آل عمران : الآية (١٠٢) .

(٢)- سورة النساء : الآية (١)

(٣)- سورة الأحزاب الآيتان (٧٠ ، ٧١)

(٤)- هذه تسمى خطبة الحاجة وقد حرص النبى – ﷺ- أن يستهل بها خطبه وكلامه . أخرجها :- بهذا اللفظ الإمام النسائي في سننه الصغرى ، كتاب النكاح ، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٨٩/٦ ط دار الكتب العلمية . بيروت ، وأخرجها أبو داود في=

فإن علم السنة علم جليل القدر، عظيم الأثر، نهض بخدمته علماء أجلاء، ورجال فضلاء من أفذاذ هذه الأمة ، كانت لهم بمعرفته يد طولى، حيث ذبوا الكذب عن حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ونفوا الخطأ والغلط ، وبينوا الصحيح من السقيم ، والمقبول من المردود ، وعانوا في سبيل ذلك ما عانوا من نصب وعناء ، وأجرهم على الله تعالى .

أسباب اختيار الموضوع:

كان من أسباب اختيار هذا الموضوع

أن هؤلاء الأئمة المتقدمين – والذى منهم الإمام " الثورى " – رحمه الله تعالى – كان لهم في معرفة هذا الفن وتمييزه ، قواعد عظيمة ،

=سننه: كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح ٤٨٩/١ ، مطبعة البابي الحلبي القاهرة لكنه قال " يا أيها الذين آمنوا {اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} وقدم آية النساء على آية آل عمران ولعلها تصرف من النساخ والله أعلم ، وأخرجها الترمذي في سننه ، كتاب النكاح ـ باب ما جاء في خطبة النكاح ٤٠٤/٣ ٤٠٥ برقم ١١٠٥ ، وقال الترمذي : حديث حسن . طبعة : مكتبة ومطبعة البابي الحلبي . القاهرة ١٩٧٦م ،وأخرجها أحمد فى مسنده ١/ ٣٠٢، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٣٢، والطبرانى فى الكبير ١٠/ ١٤٦، والحاكم فى المستدرك ١٨٢/٢ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ١٤٦/٧ ، وأبو يعلى الموصلى فى مسنده ٩/ ١٦٨، جميعهم من حديث ابن مسعود وألفاظهم متقاربة ووردت هذه الخطبة المباركة عن خمسة أخرى من الصحابة وهم: أبوموسى الأشعري وعبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ونبيط بن شريط ، والسيدة وعائشة رضي الله عنهم .

ومسالك دقيقة ، مبنية على سعة الحفظ وقوة الاطلاع ، والمعرفة الدقيقة بأحوال الرواة والمرويات .

كما كان لهم – منهجا واضحا مبنيا على النظر الدقيق والتفتيش العميق في أحوال الرواة ، والمقارنة بين المرويات ، لتمييز الخطأ من الصواب.

وكان هذا المنهج واضحاً تمام الوضوح لمن يطالع كلامهم ، ويتأمل في أحكامهم ، وكتبهم بين أيدينا وهي شاهدة وناطقة بذلك ، وقد تميز منهج هؤلاء بالتطبيق وقل لديهم التنظير ، خلافا للمتأخرين ولهذا السبب صارت هناك ندرة نسبية فى أقوال السلف التنظرية فيما يتعلق بعلوم الحديث فلهذا أردت أن أجمع أقوال الإمام " سفيان الثورى " فى علوم الحديث – وخاصة أن أقواله سبقت مراحل التصنيف – وكان عليها الاعتماد فى تأصيل هذا العلم ، وتحديد معالمه – وتقعيد قواعده ، فحاولت الوقوف على أهم الموضوعات التى كان له أبرز الأثر فى معالجتها لتكون طريقا ودليلا لمن يكتب بعد فى علوم الحديث من طلاب العلم وخاصة لمن أرد التقعيد والتأصيل لمسائله .

الدراسات السابقة:

١– أقوال الإمام " سفيان الثورى " فى الرجال " دراسة ونقد – أطروحة علمية لنيل درجة التخصص الماجستير وفى الحديث وعلومه – للباحث يوسف غانم عبد الله زغرب . بجامعة الإسلامية – بغزة – فلسطين – ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م . وكما هو واضح من العنوان أن الأطروحه تناولت جمع أقوال

الإمام " الثورى " الخاصة بالرجال " وأهم الألفاظ التى تتعلق بعلم الجرح والتعديل فقط .

٢- الإمام " سفيان الثورى " أمير المؤمنين فى الحديث - للكاتب: عبد الغنى الدقر- طبع بمطبعة دار القلم - دمشق - ١٤١٥- هـ/١٩٩٤م . والكتاب كما هو واضح من عنوانه تناول حياة الإمام سفيان الثورى فعرف به وبشيوخه ، وتلاميذه ، وعصره ، وثناء العلماء عليه ، وزهده ، وعبادته ، وعقيدته ، وفقهه واجتهاده ، وعلاقته بالخلفاء .... الخ ، لكن لم يتعرض لا من قريب ولا من بعيد لأقواله فى علوم الحديث .

منهج البحث وطبيعة العمل فيه:

١- اعتمدت المنهج الاستقرائى فى جمع المادة العلمية لموضوع البحث، فحاولت قدر الوسع والطاقة جمع كل وما وقفت عليه من كلام الإمام "الثورى " فى علوم الحديث ، معتمدا على عدة مراجع أصيلة منها على سبيل المثال:

- الْمُحَدِّثُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي" لأبى محمد الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الرَّامَهُرْمُزِيّ الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ) .
- وكتاب " الكفاية فى علم الرواية " لأبى بكر أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ).
- و" معرفة علوم الحديث " لأبى عبد الله الحاكم : محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ).

- و " ومعرفة أنواع علوم الحديث، والذى يعرف " بمقدمة ابن الصلاح" لأبى عمرو: عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) .
- و" فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ": لأبى الخير: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) وغيره من كتب علوم الحديث .

٢- ثم اعتمدت المنهج الوصفى التحليلى لعرض آراء الإمام " الثورى " فى علوم الحديث ، فأتناول المسألة- التى له فيها رأى- ثم أعرض رأيه فيها مقارنا رأيه برأى الجمهور للوقوف على مدى الموافقة أو المخالفة ، ذاكرا توجيهات الأئمة لآرائه التى يظن أنها مخالفة .

٣- رتبت ما وقفت عليه من آراء للإمام " الثورى " حسب مباحث علوم الحديث .

٤- وثقت النصوص، وخرجت الأحاديث ، وترجمت للأعلام تراجم موجزه .

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يأتى فى مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة .

أما المقدمة: فضمنتها أسباب اختيار الموضوع ، وأهميته ، أهم الدراسات السابقه ، منهجى فى البحث وطبيعة العمل فيه ، وخطة البحث .

أما الفصل الأول : فجاء بعنوان " الإمام سفيان الثورى ومكانته العلمية .

واشتمل هذا الفصل على مبحثين:-

المبحث الأول: ترجمته.

المبحث الثانى : مكانته العلمية .

الفصل الثانى: " آراء الإمام سفيان الثورى فى علوم الحديث "، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: آراؤه فى مسائل مصطلح الحديث، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: رأيه في الاحتجاج بالحديث المرسل .

المطلب الثانى: رأيه في التدليس .

المبحث الثانى: آراؤه في مسائل رواية الحديث_ وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: رأيه في السن الذى يستحب فيه سماع الحديث.

المطلب الثانى: رأيه في المفاضلة بين السماع والقراءة .

المطلب الثالث: رأيه فيمن لم ينظر فى الكتاب والمحدث يقرأ.

المطلب الرابع: رأيه في حكم الإجازة .

المطلب الخامس: رأيه فيما إذا روى الْمُحَدِّث حَدِيثًا باسناد ثُمَّ أتْبعه بِإِسْنَادٍ آخَرَ وحذف متنه وأحاله على المتن الأول وقال فى نهاية الْإِسْنَادِ "مِثْلَهُ"، أو " نحوه " يَعْنِي مِثْلَ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرْوَى عَنْهُ الْحَدِيثُ الثَّانِي مُفْرَدًا ، وَيُسَاقُ فِيهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا؟ .

المطلب السادس: رأيه في الرواية بالمعنى .

المطلب السابع: رأيه في اختصار الحديث عند الرواية .

المبحث الثالث: آراؤه فى مسائل " الجرح والتعديل " وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: تشدده فى الجرح .

المطلب الثانى: رأيه في العمل بالحديث الضعيف .

المطلب الثالث: رأيه في رواية أهل البدع والأهواء .

المطلب الرابع: رأيه فيمن كثر الغلط فى حديثه .

المطلب الخامس: رأيه في حكم الرواية عن الضعفاء والمتروكين وكتابة حديثهم .

الخاتمة: ضمنتها خلاصة البحث، وأهم نتائجه، ثم ذيلت البحث بفارس علمية لخدمة الموضوع .

الفصل الأول

الإمام

سفيان الثورى

ومكانته العلمية

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول:

ترجمته.

المبحث الثاني:

مكانته العلمية.

المبحث الأول ترجمته (١)

اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه

شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، المحدث ، والمفسر ،والفقيه ، الزاهد سيد العلماء العاملين في زمانه:

سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ رَافِعِ الثورى الكوفى ، ينتهى نسبه إلى إلياس ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. أ .هـ .(٢)

والثورى: بِفَتْحِ الثَّاء الْمُثَلَّثَة وَفِي آخرهَا الرَّاء – هَذِه النِّسْبَة إِلَى بطن

---

(١) – بعض المصادر التى ترجمة له منها : سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٢٢٩/٧ وما بعدها ، طبقات ابن سعد ٣٧١/٦ ، التاريخ الكبير – للإمام البخارى – ٩٢/٤، الجرح والتعديل – لابن أبى حاتم– ٥٥/١ وما بعدها تاريخ الثقات – للعجلى – ص ١٩٠ ، الثقات – لابن حبان – ٤٠١/٦ ، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار– لابن حبان أيضا – ص٢٦٨ ، تهذيب الأسماء واللغات – للنووى – ١٤٥/١١ وما بعدها ، تاريخ بغداد – للخطيب– ١٥٣/٩ وما بعدها ، تذكرة الحفاظ – للذهبى – ١٥١/١ وما بعدها ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال – للمزى – ١١/ ١٥٤ وما بعدها ، تهذيب التهذيب – لابن حجر– ١١١/٤ وما بعدها ، طبقات المفسرين – للداوودى– ١٩٣/١ وما بعدها ، الأعلام – للزركلى – ١٠٤/٣ ، معجم المؤلفين – رضا عمركحالة –٢٣٤/٤.

(٢) – كذا نسبه الذهبى ، وابن أبي الدنيا ، والهيثم بن عدي، وابن سعد ، وابن حبان وغيرهم كما فى (سير أعلام النبلاء ٢٣٠/٧)

من بني تَمِيم أ.هـ[1] وهو جده: ثَوْر بن عبد مَنَاة بن أد بن طابخة بن إلياس ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

والكوفى: بِضَم أَولهَا وَسُكُون الْوَاو وَفِي آخرهَا فَاء هَذِه النِّسْبَة إِلَى الْكُوفَة وَهِي من أُمَّهَات بِلَاد الْإِسْلَام بالعراق خرج مِنْهَا من لَا يُحْصى من الْعلمَاء فِي كل فن قَدِيما وحديثا. أ.هـ [2]

كنيته: أجمعت المصادر التى ترجمت للإمام " سفيان الثورى" أنه يكنى بأبى عبد الله .

لقبه: لُقب الإمام " سفيان الثورى" بأمير المؤمنين " وهو يعد من أعلى ألقاب المحدثين ولا يلقب به إلا الأفذاذ النوادر من الأئمة ، الذين هم أئمة هذا الشأن والمرجع إليهم فيه ، لقبه به: شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة ، وأبو عاصم النبيل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم .

مولده ، ونشأته:

ولد الإمام سفيان الثورى سنة سبع وتسعين من الهجرة المباركة في خلافة سليمان بن عبد الملك ، بخرسان حيث كان أبوه مشاركًا في الحملات التي كانت ترسل إلى هناك.

---

(١) – اللباب في تهذيب الأنساب – لأبى الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير – ٢٤٤/١ ، طبعة : دار صادر – بيروت.

(٢) – اللباب في تهذيب الأنساب – ابن الأثير – ١١٩/٣.

نشأته:

نشأ الإمام "الثورى" منذ صغره نشأة علمية إيمانية ، حيث طلب العلم وجالس العلماء وهو حدث صغير ، باعتناء والده المحدث الصادق: سعيد ابن مسروق الثوري، وكان والده من أصحاب الشعبي، وخيثمة بن عبد الرحمن، ومن ثقات الكوفيين، وعداده في صغار التابعين. روى له: أصحاب الكتب في دواوينهم.

وحدث عنه: أولاده: سفيان الإمام، وعمر، ومبارك، كما حدث عنه: شعبة بن الحجاج، وزائدة، وأبو الأحوص، وأبو عوانة، وعمر بن عبيد الطنافسي، وآخرون. ومات: سنة ست وعشرين ومائة.

فكان لوالده– رحمه الله تعالى– الأثر البالغ فى تكوين شخصية العلمية والثقافية والأخلاقية ، ورغم أن الكوفة آنذاك كانت قبلة العلماء إلا أنه كان دائما متطلعا لتنوع منابع المعرفة فرحل إلى بغداد والبصرة ومكة ، والمدينة ، وبيت المقدس ، وخرسان وغيرها فكثر شيوخه .

حتى قال الخطيب البغدادى: حدثنا أَبُو الْفَرَجِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّنَاجِيرِيُّ، أنا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاعِظُ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي أَصْلِ كِتَابِ جَدِّي أَحْمَدَ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَاهِينَ نا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رِشْدِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ ابْنَ صَالِحٍ يَقُولُ: «أَدْرَكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ مِائَةً وَشَبِيهًا بِثَلَاثِينَ مِنَ التَّابِعِينَ وَأَحْصَيْنَا لَهُ شَبِيهًا بِسِتِّمِائَةِ شَيْخٍ، وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ

أَلْفًا.أ.هـ[١]

أشهر شيوخه:

فقد روى عن: أبيه ، وأبي إسحاق السبيعي ، وعبد الملك بن عمير، وسلمة بن دينار ، والأعمش ، وحماد بن أبي سليمان ، وعبد الله بن دينار، وعمرو بن دينار ، وأبي الزبير ، وموسى بن عقبة ، وهشام بن عروة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وشعبة بن الحجاج – وهو من أقرانه– وخلق .

أشهر تلاميذه:

وعنه أخذ: الأوزاعي ، وإبراهيم بن سعد ، وأبو إسحاق الفرازي ، وأحمد ابن يونس اليربوعي، وابن علية ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج – وهو من شيوخه أيضًا – ، وأبو داود الطيالسي، وعبدالله بن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن الجعد ، وعبد الله بن نمير، ويحيى ابن سعيد القطان، وخلق .

وفاته:

كانت وفاة الإمام " الثوري" – رحمه الله تعالى – في شهر شعبان فى أول سنة إحدى وستين ومائة من الهجرة المباركة . في البصرة، وهو متخفٍ[٢] في دار بشر بن منصور السليمي . فأُخرجت جنازته على أهل

---

(١) – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع– للخطيب البغدادى– ٢٢١/٢ من طبعة : مكتبة المعارف بالرياض

(٢) – وجاء في سبب تخفيه ما ذكره الذهبى في سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٦٢) قال : استخلف المهدي، بعث إلى سفيان، فلما دخل عليه، خلع خاتمه، فرمى به إليه، وقال:=

البصرة فجأة، ورغم ذلك فقد شهدها جمع كبير من الناس وصلى عليه عبدالرحمن بن عبد الملك بن أبجر بحسب وصية الثوري .لم يُعقّب سفيان الثوري ولدًا حيث كان له ابن، مات قبله، فجعل كل شيء له لأخته وولدها، ولم يورث أخاه المبارك شيئًا. وبعد أن فاضت روحه الطيبة إلى خالقها رآه أصحابه على أحسن حال.

قال ابن القيم رحمه الله: قَالَ قبيصَة بن عقبَة رَأَيْت سُفْيَان الثورى فِي الْمَنَام بعد مَوته فَقلت مَا فعل الله بك فَقَالَ:

نظرت إِلَى رَبِّي عيَانًا فَقَالَ لي ... هَنِيئًا رضايا عَنْك يَا ابْن سعيد

فقد كنت قواما إِذا اللَّيْل قد دجا ... بعبرة محزون وقلب عميد

فدونك فاخترأى قصر تريده ... وزرنى فإنى مِنْك غير بعيد

=يا أبا عبد الله! هذا خاتمي، فاعمل في هذه الأمة بالكتاب والسنة. فأخذ الخاتم بيده، وقال: تأذن في الكلام يا أمير المؤمنين!

قلت لعطاء : قال له: يا أمير المؤمنين؟

قال: نعم.

قال: أتكلم على أني آمن؟

قال: نعم.

قال: لا تبعث إلي حتى آتيك، ولا تعطني حتى أسألك.

قال: فغضب، وهم به، فقال له كاتبه: أليس قد آمنته؟

قال: بلى.

فلما خرج، حف به أصحابه، فقالوا: ما منعك وقد أمرك أن تعمل في الأمة بالكتاب والسنة. فاستصغر عقولهم، وخرج هاربا إلى البصرة. وزال متخفيا حتى مات .أ.هـ . بتصرف .

وَقَالَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة رَأَيْت سُفْيَان الثورى بعد مَوته يطير فِي الْجنَّة من نَخْلَة إِلَى شَجَرَة وَمن شَجَرَة إِلَى نَخْلَة وَهُوَ يَقُول لمثل هَذَا فليعمل الْعَامِلُونَ فَقيل لَهُ بِمَا أدخلت الْجنَّة قَالَ بالورع بالورع. أ.هـ [1]

تراثـــــه:

صنف الإمام الثورى مصنفات كثيرة فى الحديث ، والفقه ، والتفسير ، وغيرها من العلوم والفنون إلا أن كتب التراجم لم تذكر له إلا البعض اليسير من مصنفاته، ويرجع ذلك – والله أعلم – إلى أن الإمام سفيان الثورى – رحمه الله تعالى – أوصى بدفن كتبه كما ذكر الذهبى فى ترجمته " أن الثوري أوصى أن تدفن كتبه، وكان ندم على أشياء كتبها عن قوم.. أ.هـ[2]

قال ابن أبى حاتم: ثنا أبو سعيد الأشج نا أبو عبد الرحمن الحارثي قال: خاف سفيان شيئا فطرح كتبه، فلما آمن أرسل إلى وإلي يزيد ابن ثوير المرهبي ، فقال: أخرجوا الكتب فدخلنا البئر فجعلنا نخرجها فأقول يا أبا عبدالله (وفي الركاز الخمس) وهو يضحك فأخرجنا تسع قمطرات كل واحد إلى هنا، وأشار إلى أسفل ثَنْدُوَتِه– أى لحم صدره – ..... . أ.هـ[3]، وإليك بعض هذه المصنفات:

---

(١) – الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة – تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية – ص ٢٧ طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) – سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٢٦١/٧

(٣) – الجرح والتعديل – لابن أبى حاتم –١١٥/١

١- الجامع الكبير فى الحديث [١]

٢- الجامع الصغير فى الحديث أيضا [٢]

٣- " الفرائض " - برواية محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي عن شيوخه عنه ، طبعته: دار العاصمة – الرياض ، صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٤١٠ هـ، بتخريج: أبي عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهليل - وإشراف: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد.

٤- " من حديث الإمام سفيان بن سعيد الثوري " من رواية : السري بن يحيى عن شيوخه عن الثوري ، ورواية: محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري، الكتاب نشرته : دار البشائر الإسلامية ، بتحقيق: عامر حسن صبري ، صدرت الطبعة الأولى منه سنة ٢٠٠٤م – يبدو والله أعلم أنه جزء من كتابه " الجامع الكبير ، أو الجامع الصغير .

٥- كتاب التفسير الذى رواه عنه أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدى [٣]

٦- رسالة إلى عباد بن عباد الأرسوفى الزاهد [٤]، ولم أقف على مضمونها.

---

(١) - الأعلام – تأليف : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي - ١٠٤/٣ ، ١٠٥ طبعة دار العلم للملايين ، معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة -٢٣٤/٤ -طبعة : مكتبة المثنى بيروت .

(٢) - الأعلام للزركلي ١٠٤/٣ ، ١٠٥ ، معجم المؤلفين- عمر رضا كحالة -٢٣٤/٤.

(٣) - ذكره الداوودي في كتابه " طبقات المفسرين " ١٩٣/١

(٤) - الفهرست لابن النديم – ٢٧٧ من طبعة : دار المعرفة بيروت .

المبحث الثانى مكانته العلمية

تبوأ الإمام " الثورى – رحمه الله تعالى– مكانة مرموقة بين العلماء، ومنزلة عالية بين شيوخه وتلاميذه وأقرانه ، فكان المرجع والفيصل عند الاختلاف ، ويمكن إيجاز مكانته العلمية فى النقاط الآتية:

١ – حفظه وإتقانه وتثبته وعدالته:

بلغ الإمام سفيان الثورى – رحمه الله تعالى – من الحفظ والإتقان مبلغا صار يضرب به المثل حتى قال عن نفسه " ما استودعت قلبي شيئاً فخانني"(١).

ولذا طفحت كتب التراجم بالثناء العاطر عليه والتعجب من حفظه وإتقانه.

- فقال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت أحدا أحفظ من سفيان الثوري، قيل له – ثم من؟ قال ثم شعبة، قيل ثم من؟ قال ثم هشيم. أ.هـ (٢).
- وقال عبد الرحمن بن مهدي: قدمت على سفيان بن عيينة فجعل يسألني عن المحدثين فقال: ما بالعراق أحد يحفظ الحديث إلا سفيان الثوري. أ.هـ(٣).

---

(١) – وفيات الأعيان – لابن خلكان – ٣٨٧/٣

(٢) – الجرح والتعديل – لابن أبى حاتم– ٦٣/١

(٣) – المصدر السابق

- وقال ابن أبى حاتم: حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن يحيى أنا يوسف ابن موسى التُّسْتَرِيُّ قال سمعت أبا داود يقول سمعت شعبة يقول: إذا خالفني سفيان في حديث فالحديث حديثه. أ.هـ [١].
- وسئل أبو زرعة من أحفظ أصحاب أبي إسحاق؟ فقال أحفظ الناس عن أبى إسحاق سفيان وشعبة وإسرائيل.
- قال ابن أبى حاتم : سمعت أبي يقول سفيان فقيه حافظ زاهد إمام أهل العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق ، وهو أحفظ من شعبة وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري . أ.هـ [٢].
- وقيل لابن المبارك: رأيت مثل سفيان الثوري؟ فقال: وهل رأى هو مثل نفسه؟ أ.هـ [٣]
- وقال ابن المبارك أيضا : كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان فقال له رجل يا أبا عبد الله رأيت سعيد بن جبير وغيره يقول هذا؟ قال هو ما أقول ما رأيت أفضل من سفيان. أ.هـ [٤]
- وقال ابن مهدي. كان وهب يقدم سفيان في الحفظ على مالك. أ.هـ[٥]

---

(١) – المصدر السابق

(٢) – المصدر السابق

(٣) – سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٢٥٥/٧

(٤) – تهذيب التهذيب – لابن حجر – ١١٣/٤

(٥) المرجع السابق

- وقال ابن عرعرة: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سفيان أثبت من شعبة، وأعلم بالرجال. أ.هـ [١]
- قال أبو عبيدة الآجري: سمعت أبا داود يقول ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء، إلا يظفر به سفيان، خالفه في أكثر من خمسين حديثا، القول فيها قول سفيان . أ.هـ [٢]
- وعن يحيى بن معين، قال: ما خالف أحد سفيان في شيء، إلا كان القول قول سفيان . أ.هـ [٣]

٢- تعظيم العلماء لسفيان الثوري ونزولهم عند قوله وفتواه:

كما تقدم أن الامام " سفيان الثورى –رحمه الله تعالى – تبوأ مكانة سامية عند علماء أهله وزمانه فكان المرجع لهم عند الاختلاف ، يأخذون بقوله ، وينزلون على رأيه ، ويقدمونه على غيره .

- قال: علي بن سهل العطار قال سمعت أبا زنبور قال: رأيت سفيان الثوري بالري في سكة الزبير بن عدي" والزبير على القضاء والزبير يستفتى الثوري في قضايا تَرِدُ عليه ويفتيه الثوري ويقضى به .
- قال عبد الرحمن نا علي بن شهاب الرازي نا عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن عبد العزيز ختن عثمان بن زائدة ، عن أبي بدل – قال

(١) – سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٧ /٢٢٩
(٢) – المرجع السابق
(٣) – المرجع السابق

عبدالرحمن: وكان فاضلا، وكان اسمه عمر بن أبي زُنْبُور – قال: رأيت الزبير بن عدي يسأل سفيان عما يحتاج إليه في أمر الحكم. أ.هـ [١]

- وكان عاصم بن أبي النجود يجئ إلى سفيان يستفتيه ويقول: يا سفيان أتيتنا صغيرا وأتيناك كبيرا. أ.هـ [٢]
- وقال: سفيان بن عيينة: ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري. أ.هـ [٣]
- وقال ابن أبي ذئب: ما رأيت أحداً من أهل العراق يشبه ثوريكم هذا.أ.هـ[٤]
- وقال: عبد الله بن المبارك: لا نعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان. وقال علي بن المديني: سألت يحيى – يعني ابن سعيد – فقلت: أيما أحب إليك: رأي مالك أو رأي سفيان؟ فقال: سفيان، لا نشك في هذا، ثم قال يحيى: وسفيان فوق مالك في كل شيء. أ.هـ [٥]
- وجاء عن شعيب بن حرب، قال: إني لأحسب أنه يجاء غدا بسفيان حجة من الله على خلقه، يقول لهم: لم تدركوا نبيكم، قد رأيتم سفيان. أ.هـ [٦]

---

(١) – الجرح والتعديل – لابن أبى حاتم– ٨٣/١

(٢) – المرجع السابق ٨٤/١

(٣) – طبقات الفقهاء – لأبى إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي– ص ٨٤– طبعة: دار الرائد العربي، بيروت

(٤) – طبقات الفقهاء – للشيرازي– ص ٨٤.

(٥) – طبقات الفقهاء – للشيرازي– ص ٨٤.

(٦) – سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٧ /٢٢٩

- وثبت عن الإمام أحمد بن حنبل، قال: أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري، لا يتقدمه أحد في قلبي. أ.هـ [١]

ولذا انكب أئمة الحديث وجهابذته فى نقل رواياته والاحتجاج بها حيث ضمت كتب السنة الستة ومسند الإمام أحمد المئات من الأحاديث التي رواها سفيان الثوري، فله في صحيح البخاري قرابة ثلاثمائة وخمسة وتسعين حديثا ، وفي صحيح مسلم قرابة أربعمائة وثلاثة عشر حديثا ، وفي سنن أبي داود ما يقرب من مئتين وستة وأربعين حديثا ، وفي سنن الترمذي ما يقرب من مئتين وثمان وأربعين حديثاً، وفي سنن النسائي حوالى ثلاثمائة وخمسة عشر حديثاً، وفي سنن ابن ماجه ما يقرب من ثلاثمائة وستين حديثاً، أما مسند الإمام أحمد ففيه ما يقرب من ألف وستمائة وسبعة وثلاثين حديثاً.

(١) – سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٧ /٢٤٠

الفصل الثاني

آراء الإمام

سفيان الثوري

فى علوم الحديث

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: آراؤه فى مسائل مصطلح الحديث.

المبحث الثانى: آراؤه فى مسائل رواية الحديث.

المبحث الثالث: آراؤه فى مسائل الجرح والتعديل.

المبحث الأول آراؤه فى مسائل مصطلح الحديث

المطلب الأول : رأيــه فى الاحتجاج بالحديث المرسل

كان الإمام " سفيان الثورى " – رحمه الله تعالى– ممن يرى جواز العمل بالحديث المرسل والاحتجاج به كغيره من الفقهاء والأصوليين.

قال أبو داود فى رسالته " وَأما الْمَرَاسِيل فقد كَانَ يحْتَج بهَا الْعلمَاء فِيمَا مضى مثل سُفْيَان الثَّوْرِيّ وَمَالك بن أنس وَالْأَوْزَاعِيّ حَتَّى جَاءَ الشَّافِعِي فَتكلم فِيهَا وَتَابعه على ذَلِك أَحْمد بن حَنْبَل وَغَيره رضوَان الله عَلَيْهِم أ.هـ[1] .

قلت: ومما يعضد قول أبى داود أن الطريقة الغالبة على أهل طبقة "سفيان الثورى " من الكوفيين من أهل الرأي أنهم يأخذون بالمرسل إذا كان مشهورا بالكوفة وعليه العمل عندهم.

وهذا تراه جليًا في الآثار لأبي يوسف وابن الحسن ، وفقه الثوري قريب من فقه أبي حنيفة وهو وإن كان قد أخذ عن الكوفيين وغيرهم إلا أن ميله لقولهم أكثر .

---

(١) – رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه – (ص ٢٤) من طبعة : دار العربية – بيروت

قال ابن رجب: وقد استدل كثير من الفقهاء بالمرسل وهو الذي ذكره أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وأصحاب مالك ، وحكى الاحتجاج بالمرسل عن أهل الكوفة وعن أهل العراق جملة، وحكاه الحاكم عن إبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان ، وأبي حنيفة .أ.هـ[1]

كما أن كثرة موافقة الثوري لأهل الرأي في فقههم يدل على تشابه في مقدماتهم التي يبنون عليها الأحكام ، وهم من طريقتهم الاحتجاج بالمرسل فيكون هو مثلهم فيه . والله أعلم .

(١) – شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى – ١٩٣/١من طبعة مكتبة الرشد – الرياض .

المطلب الثانى: رأيــــــه فى فى التدليس

كان الإمام الثوري أمير المؤمنين في الحديث في عصره ،وكان دائم الحث على طلب علم الحديث والعناية به سندا ومتنا ، محذراً ممن يكذب على رسول الله عليه الصلاة والسلام. ويرى أن الإسناد سلاح المؤمن ، فقال: الاسناد سلاح المؤمن، فمن لم يكن له سلاح، فبأي شئ يقاتل. أ.هـ [١] .

وبلغ فى التثبت مبلغا يضرب به المثل حتى قال يحيى بن سعيد: سفيان أثبت من شعبة، وأعلم بالرجال . أ.هـ [٢]

وقال ابن راهويه: سمعت عبدالرحمن بن مهدي ذكر سفيان، وشعبة، ومالكا، وابن المبارك، فقال: أعلمهم بالعلم سفيان ، وكان إذا خالف الثوري شعبة قال شعبة: قدموا الثوري، فكان يقدم الثوري على نفسه . أ.هـ [٣]

غير أنه كان يرى تدليس التسوية – لكنه كان يسيرا – قاصدا تجويد الإسناد وتحسينه .

وتدليس التسوية: هو أن يروي حديثا عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأول غير

---

(١) – سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٧ /٢٧٣

(٢) – المرجع السابق .

(٣) – المرجع السابق .

المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات. (١)

قال العلائي في كتابه التحصيل في المراسيل: "ولا ريب في تضعيف من أكثر من هذا النوع، وقد وقع فيه جماعة من الأئمة الكبار ولكن يسيرا كالأعمش والثوري". (٢)

وقال السيوطي في التدريب: "وهذا النوع من التدليس يسميه القدماء تجويدا، فيقولون: "جوده فلان" أي ذكر من فيه الأجواد وحذف غيرهم"(٣)

ولذلك كان " الثورى " يروي الحديث عن عمرو بن دينار، فيقولون: سمعته من عمرو؟ فيقول: اتركه على ما هو عليه، فيقولون: نردده عليك يا ابن عيينة أسمعته من عمرو؟ فيقول: جودته فاتركوه، فيقولون: لا، سمعته من عمرو؟ فيقول: لا، ما سمعته من عمرو.

---

(١) – أنظر تعريف تدليس التسوية في "فتح المغيث – للسخاوى – ١٨٢/١، الكفاية في علم الرواية – للخطيب –ص ٣٦٤ ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث – لأحمد شاكر – ط صبيح بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال – الاستاذ الدكتور : محمد محمود أحمد بكار ص ٢٧٠ ط دار السلام

(٢) – جامع التحصيل في أحكام المراسيل – المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) ص١٠٢– ط– عالم الكتب – بيروت.

(٣) – تدريب الروای شرح تقريب النووى – للسيوطى ٢٢٦/١ ط – مكتبة الرياض الحديثة .

والثورى – رحمه الله تعالى – ذُكره الحافظ ابن حجر فى الطبقة الثانية من طبقات المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وخرّجوا لهم في الصحيح وإن لم يصرحوا بالسماع، وذلك: لإمامتهم. وقلة تدليسهم في جنب ما روى ، وأنهم لا يدلسون إلاّ عن ثقات .

حتى قال البخارى: ما أقل تدليسه. كما حكاه ابن حجر عنه (١)

وقد ذكر ابن حجر فى هذه الطبقة ثلاثة وثلاثين نفسا ممن كانوا يروا تدليس التسوية مع إمامتهم بقصد التحسين والتجويد .

إضافة إلى أنه ما دلس عن ضعيف قط كما قال الذهبى –رحمه الله – " كان سفيان بن عيينة مدلسا، لكن ما عرف له تدليس عن ضعيف . أ.هـ[٢] فتدليسه محمول على السماع والله أعلم .

(١) – تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس – للحافظ ابن حجر – ص٣٢ – ط مكتبة المنار – عمان .

(٢) – سير أعلام النبلاء – للذهبى – ٧ /٢٤٢

المبحث الثانى آراؤه فى مسائل رواية الحديث

المطلب الأول: رأيـــــه فى السن الذى يستحب فيه سماع الحديث

كان الإمام " سفيان الثورى " رحمه الله تعالى – يرى أن السن الذى يستحب فيه سماع الحديث أن يبلغ الطالب عشرين عاما لأنه سن كمال العقل ونضوجه . وهو مذهب أهل الكوفة.

قال الرامهرمزى فى المحدث الفاصل " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الْغَزَّاءُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَزْدِيُّ، عَنْ قَبِيصَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «يُثْغِرُ الْغُلَامُ لِسَبْعٍ، وَيَحتَلِمُ لِأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَيَكْمُلُ عَقْلُهُ لِعِشْرِينَ، ثُمَّ هُوَ التَّجَارِبُ أ.هـ(١) .

قلت: وبه قال أبو عبد الله الزبير بن أحمد الزبيري فكان يرى أيضا : أنه يستحب كتب الحديث في العشرين لأنها مجتمع العقل وقال وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض. أ.هـ(٢)

---

(١) – المحدث الفاصل بين الراوي والواعي – تأليف : أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الرامهرمزي الفارسي – ص١٨٨ من طبعة : دار الفكر بيروت

(٢) – الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح – تأليف : إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي – ٢٧٤/١ من طبعة : مكتبة الرشد .

وقيل لموسى بن إسحاق كيف لم تكتب عن أبي نعيم ؟ فقال كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغارا حتى يستكملوا عشرين سنة.

وقال موسى بن هارون أهل البصرة يكتبون لعشر سنين وأهل الكوفة لعشرين وأهل الشام لثلاثين. . أ.هـ (١)

قلت: وقد اختلف العلماء فى السن الذى يستحب فيه سماع الحديث إلى أربعة أقوال:

القول الأول: أن السن الذى يستحب فيه سماع الحديث خمس سنين:

قال ابن الصلاح: ونقل القاضي عياض رحمه الله: أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين ، وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث، فيكتبون لابن خمس فصاعدا " سمع "، وإن لم يبلغ خمسا " حضر أو أحضر ".

وحجتهم في ذلك: ما رواه البخاري من حديث محمود بن الربيع قال: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ . الحديث (٢) .

---

(١) – الشذا الفياح – لبرهان الدين أبى إسحاق الأبناسي– ٢٧٤/١ . التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح – للحافظ العراقى – ص (١٦٣) طبعة : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(٢) – الحديث أخرجه البخارى في صحيحه كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ٢٦/١ حديث رقم (٧٧) من طبعة : دار طوق النجاة.

وبوب عليه البخاري: بقوله كتاب متى يصح سماع الصغير؟

قال ابن الصلاح: والصواب اعتبار التمييز فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزا صحيح السماع وإن لم يبلغ خمسا وإلا فلا، وإن كان ابن خمس فأكثر، ولا يلزم من عقل محمود المجة في هذا السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك، ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه. . أ.هـ(١)

قال السيوطى قال : القسطلاني في كتاب " المنهج ": ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق والمذهب الصحيح. . أ.هـ (٢)

القول الثانى: يستحب أن يبتدئ بسماع الحديث لعشر سنين وهو مذهب أهل البصرة كما قال موسى بن هارون . أ.هـ (٣)

القول الثالث: يستحب أن يبتدئ بسماع الحديث بعد العشرين ، وبه قال الثورى أبو عبد الله الزبيرى وموسى بن اسحاق وهو مذهب أهل الكوفة . أ.هـ(٤)

---

(١) – مقدمة اين الصلاح – ١٣٧، ١٣٨ ، تدريب الراوى– للسيوطى – ٤١٣/١ من طبعة : دار طيبة

(٢) – تدريب الراوى– للسيوطى – ٤١٣/١ .

(٣) – تدريب الراوى– للسيوطى – ٤١٣/١ ، بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال – لشيخنا الأستاذ الدكتور محمد محمود أحمد بكار – ص٤٥٦ من طبعة دار السلام .

(٤) – تدريب الراوى– للسيوطى – ٤١٣/١ ، بلوغ الآمال – أ.د / محمد محمود أحمد بكار – ص٤٥٦ .

القول الرابع: يستحب أن يبتدئ بسماع الحديث بعد ثلاثين وبه يقول أهل الشام . أ.هـ (١)

قلت: والصواب في هذه الأزمان المتأخرة التبكير به من حين يصح سماعه، وبكتبه وتقييده حين يتأهل له، ويختلف باختلاف الأشخاص. فالأمر موقوف على التمييز والضبط والعقل لا على السن. والله أعلم . وهو قول ابن الصلاح في المقدمة ، ونقله عنه ابن الملقن في المقنع ، وكذا النووى في التقريب ، ونقله السيوطى في التدريب عن موسى بن هارون ، وأحمد ابن حنبل أ.هـ (٢)

(١) – – تدريب الراوى– للسيوطى – ٤١٣/١ .

(٢) – راجع المسألة بشئ من التفصيل في : مقدمة ابن الصلاح – ص ١٣٨ ، المقنع في علوم الحديث – لابن الملقن – ٢٩٠/١ ، تدريب الراوى– للسيوطى – ٤١٣/١ من طبعة : دار طيبة

المطلب الثانى: رأيـــــه فى المفاضلة بين السماع والقراءة

كان الإمام " سفيان الثورى " – رحمه الله تعالى –لا يرى مفاضلة بين السماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه وأنهما سواء .

فقال: "قِرَاءَتُكَ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ عَلَيْكَ سَوَاءٌ..... أ.هـ (١)

وقال الخطيب أيضا: قال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، وَمِسْعَرَ بْنَ كِدَامٍ ، وَمَالِكَ بْنَ مِغْوَلٍ ، عَنْ قِرَاءَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْعَالِمِ ، فَقَالُوا: «الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَدِيثِ عَنْهُ أ.هـ (٢)

قلت: ومسألة المفاضلة بين السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه فيها خلاف مشهور على أربعة أقوال:

القول الأول: السماع أفضل وأعلى من القراءة على الشيخ:

وهو مذهب جمهور أهل المشرق وخراسان أن القراءة درجة ثانية وأبوا من تسميتها سماعا وسموها عرضا وأبوا من إطلاق حدثنا فيها وإلى هذا ذهب أبو حنيفة – في أحد قوليه– ، والشافعي، وهو مذهب مسلم ابن الحجاج، ويحيى بن يحيى التميمي. (٣)

---

(١) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب البغدادى – ص (٤٠٢)

(٢) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب البغدادى – ص (٢٦٨)

(٣) – الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع – تأليف : أبو الفضل : عياض ابن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي – ص ٧٠ ، دار التراث /=

القول الثانى: المساواة بين السماع والقراءة على الشيخ وأنهما سواء فى الدرجة:

وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ، ومذهب مالك وأصحابه وأشياخه من أهل المدينة وعلمائها وبه قال :مُجاهد و،الشعْبِيّ ، وعلقمة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وابن عيينة ، والزهري وخلق . وروي مثله عن علي بن أبي طالب وابن عباس قالا قراءتك على العالم كقراءته عليك ، وهو مذهب البخاري، وأكثر المحدثين يسمونه عرضا لأن القارىء يعرض ما يقرؤه على الشيخ كما يعرض القرآن على إمامه أ.هـ بتصرف واختصار (١)

قال الخطيب البغدادى: سُئِلَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَدِيثِهِ، أَعَرْضٌ هُوَ أَمْ سَمَاعٌ؟ فَقَالَ: " مِنْهُ سَمَاعٌ، وَمِنْهُ عَرْضٌ، وَلَيْسَ الْعَرْضُ عِنْدَنَا بِأَدْنَى مِنَ السَّمَاعِ. أ.هـ (٢)

وقال الخطيب البغدادى: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِشَرِيكٍ ، أَوْ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ شَرِيكًا فَقَالَ: وَهَلْ هُوَ إِلَّا سَوَاءٌ؟ ..... أ.هـ (٣)

=المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس ، مقدمة علوم الحديث – لابن الصلاح – ص ١٣٧، المقنع فى علوم الحديث – لابن الملقن – ٢٩٨/١ .

(١) – الإلماع – للقاضى عياض– ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع – للخطيب – ٢٨٣/١ .

(٣) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب البغدادى – ص (٤٠٢)

القول الثالث: ترجيح القراءة على السماع من لفظ الشيخ:

وهو قول أبو حنيفة ، وابن أبى ذئب ، ورواية عن مالك ، والليث ابن سعد ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن لهيعة وابن جريج وغيرهم ، وحجتهم فى ذلك: بأن الشيخ لو سها لم يتهيأ للطالب الرد عليه ؛ إما لجهالته، أو لهيبة الشيخ، أو لظنه فيما يكون فيه المحل قابلا للاختلاف أَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُهُ.. بخلاف ما إذا كان الطالب هو القارئ ، فإنه لا هيبة له ، ولا يعد خطؤه مذهبا .أ.هـ بتصرف أ.هـ (١).

القول الرابع: الوقف:

ذكره السخاوى فى فتح المغيث، وقال حكاه بعضهم من غير بيان أصحاب هذا المذهب وفى نهاية عرضه لهذه المذاهب الأربعة قال : " والحق أن كلما كان فيه الأمن من الغلط والخطأ أكثر كان أعلى مرتبة. أ.هـ (٢).

وكان أمير المؤمنين " سفيان الثورى " – رحمه الله تعالى – يرى جواز أَنْ يُقَالَ فِي أَحَادِيثِ الْعَرْضِ «حَدَّثَنَا» وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ «سَمِعْتُ» وَ «حَدَّثَنَا» وَ «أَخْبَرَنَا».

قال عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُوسَى سمعت سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، يَقُولُ: «إِذَا قَرَأْتَ عَلَى الْعَالِمِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ» حَدَّثَنَا " أ.هـ (١)

---

(١) – فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى – للسخاوى – ١٧٧/٢ مطبعة : مكتبة السنة ، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي – تأليف : زين الدين أبي يحيى زكريا ابن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ) – ٣٦٥/١ طبعة : دار الكتب العلمية.

(٢) – فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى – للسخاوى – ١٧٨/٢ .

وقال الخطيب قال : زَيْدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ ،: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، يَقُولُ فِي: " الرَّجُلِ يَقْرَأُ عَلَى الْمُحَدِّثِ عَشَرَةَ أَحَادِيثَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ أَوْ مَسَائِلَ، أَيَقُولُ: سَمِعْتُ فُلَانًا؟ قَالَ: نَعَمْ ، قُلْتُ: فَهَلْ يَسَعُ السَّامِعَ أَنْ يَعْتَرِضَ حَدِيثًا مِنْ وَسَطِهَا فَيَقُولُ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ عَنْ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ إِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ " أ.هـ (٢)

قلت: وبه قال مالك بن أنس ، وابن جريج وأبو حنيفة وغيرهم.

قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ ، وَابْنَ جُرَيْجٍ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، وَأَبَا حَنِيفَةَ «عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ عَلَى الرَّجُلِ الْحَدِيثَ فَيَقُولُ» حَدَّثَنَا "؟ قَالُوا: لَا بَأْسَ بِهِ " أ.هـ (٣)

(١) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب البغدادى – ص (٣٠٦)

(٢) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب – ص ٣٠٦.

(٣) – المرجع السابق .

المطلب الثالث: رأيه فيمن لم ينظر فى الكتاب والمحدث يقرأ أيجوز له أن يحدث بذلك عنه أم لا ؟

كان الإمام " سفيان الثورى " متشددا فى المقابلة ، فكان يرى – رحمه الله تعالى – أنه من لم ينظر فى الكتاب والمحدث يقرأ لا يجوز له أن يحدث به عن هذا الشيخ .

قال الخطيب البغدادى: قال: عبد الرزاق: لما قدم علينا "الثوري" قال: ائتوني برجل يكتب، خفيف الكتاب. قال: فأتينا بهشام بن يوسف فكان هو يكتب ونحن ننظر في الكتاب، فإذا فرغ ختمنا الكتاب حتى ننسخه. أ.هـ(١)

قلت: وقد شاركه فى هذا القول ابن معين ، قال ابن الصلاح فى المقدمة: وقد روي عن يحيى بن معين أنه سئل عمن لم ينظر في الكتاب، والمحدث يقرأ، هل يجوز أن يحدث بذلك عنه؟ فقال: " أما عندي فلا يجوز، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم ".

لكن قال ابن الصلاح: إن هذا من مذاهب المتشددين في الرواية، والصحيح عدم اشتراطه وصحة السماع ولو لم ينظر أصلا في الكتاب حالة السماع. انتهى. أ.هـ (٢)

---

(١) – فتح المغيث – للسخاوى – ٣/٨٤

(٢) – مقدمة علوم الحديث –لابن الصلاح – (ص ١٩٢)

قلت: وتابع النووى ابن الصلاح وهو قول الجمهور .

توجيه رأى الثورى:

قال السخاوى: ويمكن أن يخص الاشتراط بما إذا لم يكن صاحب النسخة مأمونا موثوقا بضبطه، ولم يكن تقدم العرض بأصل الراوي، فإنه حينئذ، كما اقتضاه كلام الخطيب، لا بد من النظر، وعبارته: " إذا كان صاحب النسخة مأمونا في نفسه، موثوقا بضبطه، جاز لمن حضر المجلس أن يترك النظر معه اعتمادا عليه في ذلك، بل ويجوز ترك النظر حين القراءة إذا كان العرض قد سبق بالأصل" .

ثم ما تقدم من اشتراط الخطيب المقابلة في صحة الرواية هو المعتمد بين المتقدمين، وبه صرح عياض أيضا فقال:

(لا يحل للمسلم التقي الرواية مما لم يقابل، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف، ولا على نسخه هو بيده بدون مقابلة وتصحيح ؛ فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والبصر يزيغ، والقلم يطغى. بل واختاره من المتأخرين ابن أبي الدم، فقال: لا يجوز أن يروي عن شيخه شيئا سمعه عليه من كتاب لا يعلم هل هو كل الذي سمعه أو بعضه؟ وهل هو على وجهه أو لا ؟.. أ.هـ (١)

(١) - فتح المغيث – للسخاوى- ٣/٨٤، ٨٥

المطلب الرابع : رأيـــــه فى حكم الإجازة (١)

كان الإمام " الثورى " – رحمه الله تعالى– يقول بصحة الإجازة وجواز الرواية بها سواء كانت الإجازة بالتلفظ أو بالكتابة.

قال الخطيب: قال يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحُمَيْدِيَّ ، يَقُولُ: " كُنْتُ أَرَى ابْنَ وَهْبٍ يَجِيءُ إِلَى سُفْيَانَ ، وَكَانَ يَسْكُنُ فِي دَارِ كِرَاءٍ ، وَلَهُ دَرَجَةٌ طَوِيلَةٌ ، فَكُنْتُ أَرَى ابْنَ وَهْبٍ يَقِفُ عِنْدَ الدَّرَجَةِ فَيَقُولُ لِسُفْيَانَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، هَذَا مَا سَمِعَ ابْنُ أَخِي مِنْكَ فَأَجِزْهُ لِي فَيَقُولُ سُفْيَانُ: نَعَمْ . أ.هـ (٢)

وقال أيضا: قال: يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ الْعَدَنِيُّ ، قَالَ: " كُنَّا عِنْدَ سُفْيَانَ ابْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ بِمَكَّةَ فَاخْتَصَمَ إِلَيْهِ الْمَكِّيُّونَ وَالْعِرَاقِيُّونَ فِي الْإِجَازَةِ ، فَقَضَى لِلْمَكِّيِّينَ عَلَى الْعِرَاقِيِّينَ بِالْإِجَازَةِ فَقَالُوا لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، كَيْفَ نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا: «ثَنَا». أ.هـ (٣)

قلت: وهو موافق لما عليه جمهور المحدثين أمثال الحسن البصرى ، وابن شهاب الزهرى ، وابن جريج ، ويحيى بن أبى كثير ، والليث بن سعد ،

---

(١) – الإجازة تعريفها : أن يأذن الشيخ للراوى بالرواية لفظا أو كتابة مثال : أن يقول الشيخ للطالب : أجزتك البُخَارِيّ أَو مَا اشْتَمَلت عَلَيْهِ فهرستي ، أو أجزتك مسموعاتى أو مروياتى ا، نحو ذلك .

(٢) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب البغدادى– ص ٣٢٣

(٣) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب البغدادى– ص ٣٢٤

وأبوزرعة ، ومالك بن أنس ، والإمام أحمد بن حنبل ، وخلق وهو الذى استقر عليه العمل إلى يومنا هذا .

قال ابن الصلاح: والجمهور من العلماء من المحدثين والفقهاء، وغيرهم على تجويز الرواية بها أيضا، وعلى إيجاب العمل بما روي بها بشرطه- أى إذا توافرت فيه شروط القبول - .

وبالغ القاضي أبو الوليد الباجي، فقال: لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها وادعى فيه الإجماع . والله أعلم. أ.هـ(١)

وكان أمير المؤمنين " سفيان الثورى " – رحمه الله تعالى – يرى جواز أَنْ يُقَالَ فِي أَحَادِيثِ الإجازة «حَدَّثَنَا».

(١) – راجع المسألة بالتفصيل فى : الكفاية فى علم الرواية – للخطيب – من ص : ٣١٧ : ٣٣٧، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع – للقاضى عياض – ٥/ ٨٨ وما بعدها ، فتح المغيث – للسخاوى – ٢١٨/٢ وما بعدها ، المقنع – لابن الملقن – ٣١٤/١ وما بعدها ، تدريب الروای ٤٤٧/٢وما بعدها . مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٤ .

المطلب الخامس: رأيه فيما إذا روى المُحَدِّث حَدِيثا باسناد ثُمَّ أتبعهُ بإسْنَادٍ آخَرَ، وحذف متنه وأحاله على المتن الأول وقال عند مُنْتَهَى الإسْنَادِ "مِثْلَهُ"، أو "نحوه" يَعْنِي مِثْلَ الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ، فهَلْ يَجُوزُ أنْ يُرْوَى عَنْهُ الحَدِيثُ الثانِي مُفْرَدًا، ويُسَاقُ فِيهِ لَفْظُ الحَدِيثِ الأَوَّلِ أم لا؟

كان الإمام " سفيان الثورى – رحمه الله تعالى – يرى أنه إذا روى الْمُحَدِّث حَدِيثًا باسناد ثُمَّ أَتْبِعُهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ وحذف متنه وأحاله على المتن الأول وقال: " مِثْلَهُ " يَجُوزُ أَنْ يُرْوَى عَنْهُ الْحَدِيثُ الثَّانِي مُفْرَدًا ، وَيُسوق فِيهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ .

قال الخطيب: قال: عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ الثَّوْرِيُّ: " إِذَا كَانَ مِثْلَهُ ، يَعْنِي حَدِيثًا قَدْ تَقَدَّمَ ، فَقَالَ: مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي قَدْ تَقَدَّمَ ، فَإِنْ شِئْتَ فَحَدِّثْ بِالْمِثْلِ عَلَى لَفْظِ الْأَوَّلِ " أ.هـ (١)

قلت: هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: المنع مطلقا: وهو قول شعبة:

---

(١) – الكفاية فى علم الرواية – للخطيب– ٢١٢

قال العراقى: فروينا عنه – أى عن شعبة – أنه قال: فلان عن فلان: مثله، لا يجزئ. وروينا عنه أيضا، أنه قال: قول الراوي: نحوه، شك. أ.هـ(١)

القول الثانى: القول بالجواز إذا عرف أن الراوي لذلك ضابط مُتَحفظ، يذهب إلى تمييز الألفاظ وعد الحروف، فإن لم يعرف ذلك منه، لم يجز. أ.هـ (٢)

القول الثالث: أنه يجوز في قوله: مثله، ولا يجوز في قوله: نحوه. وهو قول سفيان الثورى ، ويحيى بن معين.

قال البقاعى: وقد عُلِمَ ما تَقدَّمِ عن سفيانَ ويحيى في التجويزِ في ((مثلِه)) دونَ ((نحوِه)) ... أ.هـ (٣)

أما إذا قال " نحوه " بدل " مثله ، فهو حديث عنده:

قال الخطيب: قال : مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا ، يَقُولُ: قَالَ سُفْيَانُ: " إِذَا قَالَ: نَحْوَهُ ، فَهُوَ حَدِيثٌ " أ.هـ (٤)

لكن هل هو بلفظ الحديث الأول ؟ أم أنه مقارب له ؟

---

(١) – شرح (التبصرة والتذكرة – للعراقى – ١٠/٢ من طبعة : دار الكتب العلمية – بيروت ، الكفاية في علم الرواية – للخطيب – ٤٥٦/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣١، تدريب الراوى ٥٤٢/١ .

(٢) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب– ٤٥٦/١ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٠

(٣) – النكت الوفية بما في شرح الألفية – تأليف : برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي– ٢٦٧/٢ طبعة مكتبة الرشد .

(٤) – المرجع السابق ص ٢١٣

قال البقاعى : "... ظاهرَ قولِ سُفيانَ ((نحوه)) أنَّهُ ((حديث)) أنَّ مرادَهُ حديثٌ آخرُ مقاربٌ له ، لا أنَّه مساوٍ، لا في اللفظِ ولا في المعنَى، ثم قال "... ويؤيدُه : أنَّ ابنَ دقيقِ العيدِ قالَ: "ويشترط أنْ يكون – أي: الشَّيخُ الذي ذَكَرَ السَّندَ، ثُم قالَ: ((مثلَهُ)) أو ((نحوَهُ)) – ممّن يُفرّقُ بينَ مدلولِ قولِهِ : ((مثله))، أو ((نحوه))، فإنَّه قد يتسامحُ بعضُ النَّاسِ في ذلكَ، واللهُ أعلمُ أ.هـ(١)

قال العراقى: وعليه يدل كلام الحاكم حيث يقول: لا يحل له أن يقول: مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول: نحوه، إذا كان على مثل معانيه. أ.هـ (٢)

(١) – النكت الوفية بما في شرح الألفية – تأليف : برهان الدين البقاعي– ٢٦٧/٢ ط: مكتبة الرشد

(٢) – شرح التبصرة والتذكرة – للعراقى – ١١/٢

المطلب السادس: رأيه فى رواية الحديث بالمعنى

كان الإمام " سفيان الثورى – رحمه الله تعالى – يرى جواز الرواية بالمعنى لمن كان عالما بالألفاظ، عارفا بدقائقها ، بصيرا بمقدار التفاوت بينها ، خبيرًا بما يحيل معانيها ، قادرًا على أن يؤدِّي الحديث أداءً خاليًا من اللحن .

قال القاضى الرامهرمزى: حَدَّثَنَا ابْنُ مَعْدَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: «إِنَّمَا نُحَدِّثُكُمْ بِالْمَعَانِي " أ.هـ (١)

<u>ومسألة رواية الأحاديث بالمعنى فيها خلاف مشهور بين العلماء بين مجوز ومانع:</u>

<u>القول الأول: الجواز</u>

رخص جماعة من العلماء سوق الحديث بالمعنى، دون سياقه على اللفظ ، إذا كان من يرويه عالما بالألفاظ، خبيرًا بما يحيل معانيها منهم : علي بن ابى طالب ، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو الدرداء ، وواثلة ابن الأسقع، وأبو هريرة –رضي الله عنهم– ثم جماعة من التابعين يكثر عددهم منهم إمام الأئمة ابن سيرين ، الحسن البصري ثم الشعبي، وعمرو بن دينار،

(١) – المحدث الفاصل – للرامهرمزى – ص ٥٣٥

وإبراهيم النخعي ، ومجاهد ، وعكرمة، وخلق- نقل ذلك عنهم في كتب سيرهم بأخبار مختلفة الألفاظ.أ.هـ (١)

قال ابن سيرين: "كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد والألفاظ مختلفة . أ.هـ (٢)

وقد رُوِيَ عن عمران بن مسلم، قال رجال للحسن: يا أبا سعيد إنما تحدث بالحديث أنت أحسن له سياقا، وأجود تحبيرًا، وأفصح به لسانا منه إذا حدثنا به. فقال: "إذا أصيب المعنى فلا بأس بذلك" أ.هـ (٣)

وقال النضر بن شميل: "كان هشيم لحانا فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة – يعني بالإعراب- وكان النضر بن شميل نحويًّا، " أ.هـ (٤)

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: " .. وإذا كان الله عز وجل برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ قد يزل، لتحل لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه، ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى

---

(١) – قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث – للقاسمى – ص ٢٢١– طبعة : دار الكتب العلمية بيروت توجيه النظر إلى أصول الأثر – لطاهر ابن صالح الجزائرى – ٢/ ٦٧١ طبعة : مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ، مقدمة ابن الصلاح ص ٤٠١

(٢) – فتح المغيث – للسخاوى – ١٣٨/٣، جامع بيان العلم وفضله- للحافظ ابن عبدالبر – ٣٤٤/١

(٣) – قواعد التحديث – للقاسمى – ص ٢٢١

(٤) – المرجع السابق .

كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه. " أ.هـ[١] والنصوص فى هذه المسألة لا تحصى.

قال السيوطى: وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف، منهم الأئمة الأربعة: يجوز بالمعنى في جميع ذلك إذا قطع بأداء المعنى؛ لأن ذلك هو الذي يشهد به أحوال الصحابة والسلف، ويدل عليه رواياتهم اللفظة الواحدة بألفاظ مختلفة أ.هـ [٢]

قال السخاوى: وحكى فيه الخطيب اتفاق الأمة على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى أ.هـ [٣]

وقال الأمير الصنعانى: والأكثر على الجواز لجواز رواية الحديث بالمعجمة للعجم" فإنه جائز بالإتفاق وهو رواية بالمعنى "ولأن الصحابة رووا أحاديث بألفاظ تختلفة في وقائع متحدة" أ.هـ [٤]

---

(١) - فتح المغيث – للسخاوى – ١٤٣/٣

(٢) - تدريب الرواى – للسيوطى-

(٣) - فتح المغيث – للسخاوى- ١٤٢/٣، ١٤٣، ١٤٥

(٤) - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – لأبى إبراهيم : عز الدين : محمد ابن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني المعروف كأسلافه بالأمير- ٢٢٣/٢ طبعة : دار الكتب العلمية –

القول الثانى: المنع:

قال الخطيب البغدادى : قَالَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَأَهْلِ التَّحَرِّي فِي الْحَدِيثِ: لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ عَلَى الْمَعْنَى ، بَلْ يَجِبُ مِثْلُ تَأْدِيَةِ اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ ، وَلَا زِيَادَةٍ وَلَا حَذْفٍ .... أ.هـ (١)

وبه قال الصحابى الجليل عبد الله بن عمر –رضى الله عنهما – فقد كان يشدد في اتباع لفظ الحديث، وينهي عن تغيير شيء منه، ، وبه قال القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وهو قول مالك في حديث النبي ﷺ خاصة دون حديث غيره. وروى عنه أنه قال: استحب ذلك ..... وكان ابن مهدي يتبع الألفاظ ويتعاهدها. ..... أ.هـ (٢)

واشترط ابن حبان اتباع اللفظ لمن ليس بفقيه"– دون غيره – فقال : الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون ... فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغيّر المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلي شيء ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته

(١) – الكفاية – للخطيب – ص ١٩٨

(٢) – شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى – ص ٤٢٩

إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار. أ.هـ(١)

قلت: وهذا لا يؤخذ على إطلاقه كما قال ابن رجب، وإنما يختص بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضبطها، لأن الظاهر من حال الحافظ المتقن حفظ الإسناد والمتن، إلا أن يوقف منه على ذلك..... أ.هـ (٢)

أي فلا يقبل منه إلا ما وافقه الثقات على لفظه أو كان تحديثه به من كتابه.

قال الأمير الصنعانى: " والرواية" للحديث "بالمعنى" أي روايته بمعناه بعبارة من عند الراوي "محرمة على من لا يعلم مدلول الألفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها" فإن هذا لا يمكنه أن يروى المعنى لأنه لا يعرفه فتحرم عليه الرواية بلا خلاف.أ.هـ (٣)

وأختم هذه المسألة بما قاله الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – فى شرح النخبة: قال: " والأكثر على الجواز، ومِن أقوى حججهم:

١- الإجماع على جواز شرح الشريعة للعَجَمِ بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغةٍ أخرى فجوازه باللغة العربية أَولى.

٢ – وقيل: إنما تجوز في المفردات دون المركَّبات.

---

(١) – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين – لابن حبان – ٩٣/١

(٢) – شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى – ص ٤٢٩

(٣) – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعانى – ٢٢٣/٢ طبعة.

٣ – وقيل: إنما تجوز لمن يَسْتَحْضِرُ اللفظَ؛ ليتمكن من التصرف فيه.

٤ – وقيل: إنما تجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظَهُ وبقي معناه مرتسماً في ذهنه، فله أن يَرْوِيَهُ بالمعنى لمصلحةِ تحصيل الحكم منه، بخلافِ مَن كان مستحضراً للفظه.

وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه، ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه، دون التصرف فيه.

قال القاضي عياض: " ينبغي سَدُّ بابِ الرواية بالمعنى؛ لئلاّ يَتَسلَّطَ مَنْ لا يُحْسِنُ، ممن يَظُنّ أنه يُحْسِن، كما وقع لكثيرٍ من الرُوَاةِ، قديماً وحديثاً. " أ.هـ [1]

(١) – نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ –للحافظ ابن حجر– ص ١١٦. مطبعة سفير بالرياض .

المطلب السابع: رأيه فى اختصار الأحاديث عند الرواية

كَانَ "سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ" – رحمه الله تعالى – يرى جواز رواية الْأَحَادِيثَ عَلَى الِاخْتِصَارِ لِمَنْ قَدْ رَوَاهَا لَهُ عَلَى التَّمَامِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ مِنْهُمُ الْحِفْظَ لَهَا وَالْمَعْرِفَةَ بِهَا .

فقد روى الخطيب فى " الكفاية" بسنده إلى أَبى أُمَيَّةَ: مُحَمَّد ابْن إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْعَزِيزِ ابْنَ أَبَانَ ، يَقُولُ: «عَلَّمَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ اخْتِصَارَ الْحَدِيثِ . أ.هـ [1]

قلت: ومسألة اختصار الأحاديث عند الرواية فيها خلاف مشهور جمعته فى ثلاثة أقوال:

القول الأول : المنع مطلقا:

بِنَاء على منع الرِّوَايَة بالمعني . وحجتهم فى ذلك : أن رواية الحديث على النقصان، والحذف لبعض متنه، يؤدى إلى تقطع الخبر وتغيره عن وجهه، وربما حصل الخلل والمختصر لا يشعر. وهو قول : الخليل بن أحمد ، وعبد الله بن عمير ، وأبو عاصم النبيل ، وكذا مروى عن ابن المبارك ، وعنبسة وكان مالك يكره ذلك .

قال الخطيب فى كتابه " الكفاية" : قال النَّضْرَ بْنَ شُمَيْلٍ ، يَقُولُ: سَمِعْتُ

(١) – الكفاية – للخطيب – ص ١٩٣

الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ ، يَقُولُ: " لَا يَحِلُّ اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا ... الحديث[1].

---

(١) – بهذا اللفظ أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (٥/١٥٤/ حديث رقم ٤٩٢٤) قال : حدثنا :عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، ثنا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « رَحِمَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا..... الحديث ، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٠/٢٤٧) رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الكبير وَرِجَالُهُ وُثِّقُوا.

قلت: " ضعيف" فيه الليث بن أبى سُلَيْمٍ الكوفى قال عنه ابن حجر فى التقريب (ص ٤٦٤) : صدوق اختلط جدا و لم يتميز حديثه فترك ، ولكن قال أبو أحمد ابن عدى (فى الكامل ٧/٢٣٨) : له أحاديث صالحة غير ما ذكرت ، و قد روى عنه شعبة ، والثورى ، و غيرهما من ثقات الناس ، و مع الضعف الذى فيه يكتب حديثه ، قلت نعم وهذا منها ويؤمن اختلاطه فى هذا الحديث بكثرة شواهده كما سيأتى فيرتقى إلى درجه الحسن لغيره .

ومن طريق الطبرانى أخرجه المزى فى تهذيب الكمال بلفظه (١٤/١٢٨)، واخرجه ابن ماجه فى سننه (المقدمة / باب من بلغ علما ١/٨٤ حديث رقم ٢٣٠) من طريق محمد ابن عبد الله بن نمير ..... به عنه وذكره بلفظ " نضر " بدل رحم "

وأخرجه أبوداود فى سننه (كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ، ٣/٣٦٠ حديث رقم (٣٦٦٢)) قال حدثنا : مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِى عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ – مِنْ وَلَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ – عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ –ﷺ– يَقُولُ « نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ » الحديث . =

فَمَتَى اخْتَصَرَ لَمْ يَفْهَمِ الْمُبَلِّغُ مَعْنَى الْحَدِيثِ " أ.هـ (١) ، قال: ".... سُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ: " يُكْرَهُ الِاخْتِصَارُ فِي الْحَدِيثِ ؟ قَالَ: نَعَمْ ، لِأَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ الْمَعْنَى " أ.هـ (٢).

قال السخاوى: قال عنبسة: قلت لابن المبارك: علمت أن حماد ابن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه. قال: فقال لي: أو فطنت له؟ . أ.هـ (٣).

وقد ساق السخاوى فى " فتح المغيث " قضية حدثت للحافظ أبى حاتم ابن حبان البستى ، وكذا للحافظ " المحب الطبرى " حيث أختصرا حديثا فترتب عليه فهما خاطئا للحديث.

قال السخاوى: هذا الإمام أبو حاتم بن حبان، وناهيك به، وقد ترجم في (صحيحه) : " إيجاب دخول النار لمن أسمع أهل الكتاب ما يكرهون "، وساق فيه حديث أبي موسى الأشعري بلفظ: (من سمع يهوديا أو نصرانيا دخل النار) . وتبعه غيره، فاستدل به على تحريم غيبة الذمي، وكل هذا خطأ،

= وبهذا اللفظ – أى لفظ أبى داود – أخرجه الترمذى فى سننه : (كتاب العلم ،باب الحث على تبليغ السماع ٥/٣٣ ، حديث٢٦٥٦) وقال الترمذى : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود و معاذ ، و جبير بن مطعم ، وأبي الدرداء ، وأنس ، قال الترمذى: حديث زيد ابن ثابت حديث حسن

(١) – الكفاية –للخطيب – ص ١٩١

(٢) – المرجع السابق

(٣) – فتح المغيث – للسخاوى – ٣/١٥٠ ، ١٥١

فلفظ الحديث: " من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي دخل النار) . (١)

---

(١) – الحديث من طريق أبى موسى الأشعرى أخرجه أحمد فى مسنده (٣٠٥/٣٢ / حديث رقم١٩٥٣٦) قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ سَمِعَ بِي مِنْ أُمَّتِي أَوْ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ فَلَمْ يُؤْمِنْ بِي لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ . الحديث . واسناد " ضعيف" لانقطاعه، فسعيد بن جبير هذا لم يسمع أبا موسى الأشعري، فقد وُلد سعيد ابن جبير سنة ٤٦هـ ،. وتُوفي أبو موسى نحو الخمسين على أحد الأقوال.

وقد أشار إلى إرسال رواية سعيد بن جبير عن أبي موسى ، البزارُ فى مسنده (٤٦١/١) حيث قال : لا نعلم أحداً رواه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أبو موسى، بهذا الإسناد، ولا أحسب سمع سعيدٌ من أبي موسى أ.هـ وكذا الحافظُ ابن حجر في "التقريب". وبقية رجاله ثقات .

وأخرجه أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٦٩ / رقم ٥٠٩) .

ومن طريقه أخرجه : البزار كما في كشف الأستار (١ / ١٦ / رقم ١٦) ، وأبو نعيم في الحلية (٤ / ٣٠٨) .

والنسائي في التفسير (١ / ٥٨٥ / رقم ٢٦١) ، وابن جرير في تفسيره (١٥ / رقم ١٨٠٧٩) .

جميعهم من طريق شعبة، عن أبي بشر، به ،

وأخرجه : ابن حبان فى صحيحه (٢٣٨/١١ / من طبعة مؤسسة الرسالة) قال : أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلفظ : « مِنْ سَمَّعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا دَخَلَ النَّارَ» وقد بوَّب عليه ابن حبان بقوله: إيجاب دخول النار لمن أَسْمَعَ أهل=

وكذا ترجم المحب الطبري في (أحكامه) " الوليمة على الأخوة "، وساق حديث أنس:

" قدم عبد الرحمن بن عوف فآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد ابن الربيع"(١) ، لكون البخاري أورده في بعض الأماكن من (صحيحه) باختصار قصة التزويج مقتصرا على الإخاء والأمر بالوليمة، ففهم منه أن الوليمة

=الكتاب ما يكرهونه. فتعقَّبه الحافظُ في "إتحاف المهرة"(١٠/٢٤-٢٥) فقال: وهذا فيه نظر كبير، وهو غلطٌ نشأ عن تصحيف، ... وكأنَ الرواية التي وقعت لابن حبان مختصرة: "من سَمعَ بي فلم يُؤمن دخل النار يهودياً أو نصرانياً" فتحرف عليه، وبوَّب هو على ما تحرَف، فوقع في خطأ كبير، وقال الألبانى فى تعليقه على صحيح ابن حبان (١١/٢٣٨) : هذا الحديث أختلف لفظه في «طبعة باوزير» وهو كما يلي: «مَنْ سَمِعَ بِي مِنْ أُمَّتي يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا [ثُمَّ لَمْ يُؤمِنْ] دَخَلَ النَّارَ».

قلت : وقد صح الحديث من رواية أبى هريرة كما عند الإمام مسلم فى صحيحه (كتاب الإيمان / باب وجوب إيمان أهل الكتاب برسالة الإسلام ١/١٣٤ / حديث رقم ٢٤٠) قال : حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرٌو، أَنَّ أَبَا يُونُسَ، حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»

(١) - بهذا اللفظ أخرجه البخارى فى صحيحه (كتاب الكفالة / باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ٣/ ٩٦ حديث رقم ٢٢٩٣) قال : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَآخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ».

للأخوة، وليس كذلك، والحديث قد أورده البخاري تاما في أماكن كثيرة، وليست الوليمة فيه إلا للنكاح جزما أ.هـ (١).

قال السخاوى : وعن مالك فيما رواه عنه يعقوب بن شيبة أنه كان لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ. يعني دون غيره.

كما صرح به أشهب إذ قال: سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد، قال: أما ما كان منها من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أكره ذلك، وأكره أن يزاد فيها وينقص منها، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ فلا أرى بذلك بأسا إذا كان المعنى واحدا. بل كان عبد الملك بن عمير وغيره لا يستجيزون أن يحذف منه حرف واحد. أ.هـ (٢).

القول الثانى: الجواز مطلقا:

وبه قال مجاهد حيث قال: انقص من الحديث ما شئت، ولا تزد فيه. ونحوه قول ابن معين: إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه ولا تزد.

واستدلوا:

بما رواه الطبرانى فى مسند الشاميين قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ اللَّيْثِ الْجَوْهَرِيُّ ، قَالَا: ثنا ابْنُ سَعِيدٍ، ثنا الْوَلِيدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوَقَّرِيُّ، ثنا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ

(١) – فتح المغيث – للسخاوى – ١٥٠/٣ .
(٢) – فتح المغيث – للسخاوى – ١٥٠/٣ ، ١٥١

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «نَضَّرَ اللَّهُ مَنْ سَمِعَ مَقَالَتِي فَلَمْ يَزِدْ فِيهَا فَرُبَّ حَامِلِ كَلِمَةٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهَا مِنْهُ» الحديث (١).

القول الثالث: الجواز بشروط:

وهو الذى قال به الجمهور- وهو قول الإمام الثورى – رحمه الله تعالى- كما تقدم .

قال الحافظ ابن حجر: أَمَّا اخْتِصارُ الحَديثِ: فالأَكْثَرونَ على جَوازِهِ، بشرطِ أَنْ يكونَ الَّذي يَخْتَصِرُهُ عالِماً؛ لأَنَّ العالِمَ لا يَنْقُص مِن الحديثِ إلاَّ ما لا تَعَلُّقَ لهُ بما يُبْقيه منهُ، بحيثُ لا تختلِفُ الدِّلالةُ، ولا يختلُّ البَيانُ، حتَّى يكونَ المَذكورُ والمَحذوفُ بمنزِلَةِ خَبَرَيْنِ، أَو يَدُلُّ ما ذَكَرَهُ على ما حَذَفَهُ، بخِلافِ الجاهِلِ فإِنَّهُ قد يُنْقِص ما لَهُ تَعَلُّقٌ، كترك الاستثناء أ.هـ (٢)

وقال النووي رحمه الله في شرح مسلم: "الصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث جواز رواية بعض الحديث من العارف، إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة في تركه، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا وسواء رواه قبل تاما أم لا هذا ان ارتفعت منزلته عن التهمة فأما من رواه تاما ثم خاف إن

---

(١) – أخرجه الطبرانى في مسند الشاميين ٢٩١/١ حديث رقم (٥٠٨) من طبعة : مؤسسة الرسالة – بيروت وسنده ضعيف جدا " فيه " الوليد بن محمد الموقرى " متروك الحديث " (تقريب التهذيب ٥٨٣) .

(٢) – نزهة النظر – للحافظ ابن حجر –١١٩ . طبعة: السفير– بالرياض .

رواه ثانيا ناقصا أن يتهم بزيادة أولا أو نسيان لغفلة وقلة ضبط ثانيا فلا يجوز له النقصان ثانيا ولا ابتداء ان كان قد تعين عليه أداؤه. أ.هـ [١]

وقال الخطيب البغدادى : "..... وَإِنْ خَافَ مَنْ رَوَى حَدِيثًا عَلَى التَّمَامِ ، إِذَا أَرَادَ رِوَايَتَهُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى النُّقْصَانِ لِمَنْ رَوَاهُ لَهُ قَبْلُ تَامًّا أَنْ يَتَّهِمَهُ بِأَنَّهُ زَادَ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ مَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ ، أَوْ أَنَّهُ نَسِيَ فِي الثَّانِي بَاقِيَ الْحَدِيثِ لِقِلَّةِ ضَبْطِهِ وَكَثْرَةِ غَلَطِهِ: وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِيَ هَذِهِ الظِّنَّةَ عَنْ نَفْسِهِ ، لِأَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ يَعْتَقِدُ فِي رَاوِي الْحَدِيثِ كَذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا زَادَ فِي الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ يَغْفُلُ وَيَسْهُو عَنْ ذِكْرِ مَا هُوَ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ حَدِيثِهِ نَاقِصًا مَبْتُورًا ، فَمَتَى ظَنَّ الرَّاوِي اتِّهَامَ السَّامِعِ مِنْهُ بِذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ نَفْيُهُ عَنْ نَفْسِهِ. أ.هـ [٢]

إذا : من شروط جواز اختصار الحديث عند روايته:

١- أن يكون من يختصره عالما عارفا بالألفاظ ومدلولاتها .

٢- أن يكون المحذوف غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة .

٣- أن يكون قد رواه على التمام أولا .- خلافا للنووى-

٤- أن يكون المختصر بعيدا عن التهمة بقلة الضبط وكثرة الغفلة .

(١) - شرح النووى على مسلم - ٤٩/١ طبعة : دار إحياء التراث العربي – بيروت.
(٢) الكفاية في علم الرواية – للخطيب - (ص ٢١٦)

المبحث الثالث آراؤه فى مسائل الجرح والتعديل

المطلب الأول: تشدده فى الجرح

كان الإمام" سفيان الثورى" – رحمه الله تعالى – من الأئمة المتشددين فى جرح الرواة فكان يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه ، – لكنه متثبت فى التعديل – قال الحافظ ابن حجر : إن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط. فمن الأولى : شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه. أ.هـ [(١)]

ولما كان الكشف عن تشدده أو اعتداله فى الجرح والتعديل يحتاج إلى دراسة مستفيضة تجمع أقواله فى الرواة ومقارنتها بأقوال الجمهور لمعرفة مدى الموافقة أو المخالفة ، فلقد قدر الله لى الوقف – بفضل الله على "أطروحة علمية"[(٢)]– جمعت أقواله فى الرواة من خلال كتب الرجال والتراجم

---

(١) – النكت على كتاب ابن الصلاح – للحافظ ابن حجر– ٤٨٢/١ . ، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر – للسيوطى –١١٥١/٣ من طبعة : مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية ، فتح المغيث – للسخاوى – ١١٢/١ .

(٢) – أطروحة علمية لنيل درجة التخصص الماجستير وفى الحديث وعلومه بعنوان " أقوال سفيان الثورى فى الرجال " دراسة ونقد " – للباحث يوسف غانم عبد الله زغرب . بجامعة الإسلامية – بغزة – فلسطين – ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م

حيث بلغ عدد الرواة الذين تكلم فيهم " الثورى" ما يقرب من تسعين راويا ، تكلم فى " سبعة وعشرين روايا " من حيث أحوالهم العقائدية والعبادات ، وتكلم فى " واحد وعشرين راويا " من حيث التجريح ، وعدل ما يقرب من " اثنتين وأربعين راويا "

وافق الجمهور فى التعديل فى الأعم الأغلب مما يرجح " تثبته فى التعديل "

أما من حيث التجريح فيبدو على منهجه، مايلى :

١- التشدد :

حيث بلغ عدد من تكلم فيهم بالتجريح " أربعة عشر روايا " خالف الجمهور فى " تسعة رواة " ضعفهم وهم خلاف ذلك

فمثلا ضعف " عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصارى الأوسى" بينما وثقه: ابن معين ، وابن سعد ، والساجى ، وابن نمير ، والذهبى ، وقال عنه أبو حاتم: محله الصدق ، وقال النسائى: ليس به بأس ، وقال ابن حجر: صدوق رمى بالقدر وربما وهم ، روى له البخاري تعليقا – ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ،والنسائي ، ابن ماجه أ.هـ [(١)].

ومن مظاهر تشدد أيضا :تضعيفه " سماك بن حرب " بينما هو "صدوق " تغير بآخرة " .

---

(١) – أنظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ١١٢/٦ ، طبقات ابن سعد ٤٠٠/١ ، الجرح والتعديل ١٠/٦ ، تقريب التهذيب ص ٣٣٣ .

كما أفاد العجلى في ترجمة " سماك " حيث قال: ".. كان الثورى يضعفه بعض الضعف" أ.هـ [١]. قلت: " سماك هذا هو : سماك بن حرب ابن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية الذهلى البكرى ، أبو المغيرة الكوفى .

وثقه: ابن معين ، وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى عنه ، فقال: صدوق ثقة ، و قال البزار فى " مسنده " : كان رجلا مشهورا ، لا أعلم أحدا تركه ، وكان قد تغير قبل موته ، وقال ابن عدى : ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله ، وهو من كبار تابعى أهل الكوفة ، وأحاديثه حسان ، وهو صدوق لا بأس به ، وقال الذهبى : ثقة ساء حفظه ، أحد علماء الكوفة، وقال ابن حجر: صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، و قد تغير بأخرة فكان ربما تلقن روى له : البخارى تعليقا ، ومسلم والأربعة . أ.هـ [٢]

٢- شدة عباراته وقسوتها ، كقوله: أركان الكذب ، كذاب ، هذا كذاب ، منكر الحديث . ألخ.

قلت: كما لوحظ استخدامه لألفاظ فى التعديل تكاد تكون نادرة الاستعمال "كقوله: "حسبك به شيخ" قالها فى " عمرو بن قيس الكوفى " أ.هـ(٣)، وهو ثقة متقن حافظ كما قال ابن حجر (٤).

---

(١) - تاريخ الثقات – للعجلى – ٢٠٧/١

(٢) - له ترجمة في: تهذيب التهذيب، تاريخ الثقات للعجلى ٢٠٧/١، الجرح والتعديل ٢٧٩/٤، ثقات ابن حبان ٣٣٩/٤ ، الكاشف للذهبى ص٤٦٥، تقريب التهذيب ٢٥٥ .

(٣) - التاريخ الكبير – للبخارى ٦/ ٣٦٣

(٤) - التقريب – ص ٤٢٦.

وقوله " أحد الأحدين" – أى الذي ليس له نظير – قالها فى سفيان ابن عيينة . قال الذهبى : قال ابن المبارك: سئل سفيان الثوري عن سفيان ابن عيينة، فقال: ذاك أحد الأحدين، ما أغربه أ.هـ (١) .

وقوله " لا يكاد يسقط له حديث – أى من شدة ضبطه وتثبته – قالها فى " سماك بن الفضل الصنعانى اليمانى كما فى التهذيب (٢) .أ.هـ (٣)

فالرجل متثبت فى التعديل متشدد فى التجريح

(١) – سير أعلام النبلاء ٤١٨/٧

(٢) – تهذيب التهذيب ٢٣٥/٤

(٣) – تهذيب التهذيب ٢٣٥/٤

المطلب الثانى: رأيه فى العمل بالحديث الضعيف

كان من منهج الإمام " الثورى " رحمه الله تعالى " التشدد فى رواية أحاديث الأحكام فكان لا يقبل إلا رواية المشهورين بالعلم ، المعروفين بالضبط ، ويتساهل فيما سوى ذلك ، فكان يرى جواز العمل بالحديث الضعيف فى الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال .

روى القاضى الرامهرمزى فى كتابه " المحدث الفاصل " من طريق : رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: " خُذِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ مِنَ الْمَشْهُورِينَ فِي الْعِلْمِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَمِنَ الْمَشْيَخَةِ. أ.هـ (١)

وعند البيهقى فى المدخل ، والخطيب فى الكفاية : من طريق : رَوّاد ابن الجراح " بلفظ " قال: سمعت سفيان الثوري يقول : «لَا تَأْخُذُوا هَذَا الْعِلْمَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا مِنَ الرُّؤَسَاءِ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ ، الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ ، وَلَا بَأْسَ بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَشَايِخِ أ.هـ (٢)

وقد روى ابن أبى حاتم فى كتابه " الجرح والتعديل " من طريق : يحيى بن المغيرة قال سمعت ابن عيينة يقول : لا تسمعوا من بقية ما كان

---

(١) – المحدث الفاصل – للرامهرمزى– ص ٤٠٦.

(٢) – المدخل إلى علم السنن للبيهقى٢٣٩/١ من طبعة دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة

في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره أ.هـ [١] وكان بقية يدلس .

قلت: وفى العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يعمل به مطلقا لا في الأحكام ، ولا في الفضائل ولا الترغيب ولا الترهيب ولا غيره ، حكاه ابن سيد الناس في "عيون الأثر " عن "يحيى بن معين " فقال " وممن حكى عنه التسوية في ذلك بين الأحكام وغيرها يحيى بن معين أ.هـ [٢]

ونسبه السخاوى في " فتح المغيث " لأبي بكر بن العربي ، فقال: " ومنع ابن العربي المالكي العمل بالضعيف مطلقا. أ.هـ [٣]

والظاهر أنه مذهب البخاري ويدل عليه شدة شرطه فى الرواة وعدم إخراجه شيئا من هذه فى صحيحه .

وكذلك تشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف في مقدمة صحيحه يدل على أن مذهبه عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف مطلقا.

قال ابن رجب: وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام. أ.هـ [٤]

---

(١) – الجرح والتعديل – لابن أبى حاتم ١ / ٤١ ، الكفاية – للخطيب ص: ٢١٢.

(٢) – عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير – لأبى الفتح : محمد بن محمد ابن محمد بن أحمد، بن سيد الناس– ١/ ٢٠ طبعة : دار القلم – بيروت .

(٣) – فتح المغيث – للسخاوى –١/ ٣٥١

(٤) – شرح علل الترمذى – للحافظ ابن رجب الحنبلى – ص ٣٧٢

وهو مذهب أبو حاتم الرازى ، وأبو زرعة ، وابن أبى حاتم، قال ابن أبى حاتم : سَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَقُولَانِ لَا يُحْتَجُّ بِالْمَرَاسِيلِ وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ إِلَّا بِالْأَسَانِيدِ الصِّحَاحِ الْمُتَّصِلَةِ وَكَذَا أَقُولُ أَنَا . أ.هـ (١)

وكذا مذهب ابن حزم الأندلسى : فقد قال في كتابه " الفصل في الملل والنحل " في سياق بيانه لصفة النقل عند المسلمين فقال " .. وَالْخَامِس شَيْء نقل كَمَا ذكرنَا إِمَّا بِنَقْل أهل الْمشرق وَالْمغْرب أَو كَافَّة عَن كَافَّة أَو ثِقَة عَن ثِقَة حَتَّى يبلغ إِلَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إِلَّا أَن فِي الطَّرِيق رجلا مجروحاً بكذب أَو غَفلَة أَو مَجْهُول الْحَال فَهَذَا أَيْضا يَقُول بِهِ بعض الْمُسلمين وَلَا يحل عندنَا القَوْل بِهِ وَلَا تَصْدِيقه وَلَا الْأَخْذ بِشَيْء مِنْهُ..... أ.هـ(٢)

المذهب الثاني: يعمل به مطلقا لكن بشرطين:

١- أن يكون ضعفه غير شديد ، لأن ما كان ضعفه شديدا فهو متروك عند كافة العلماء.

٢- ألا يوجد في الباب غيره ، وألا يكون ثمة ما يعارضه.

ووجهة هذا المذهب: أن الحديث الضعيف لما كان محتملا للإصابة ولم يعارضه شيء فإن هذا يقوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به .

---

(١) - المراسيل – لابن أبى حاتم– ص ١٤ طبعة : مؤسسة الرسالة – بيروت .

(٢) - الفصل فى الملل والأهواء والنحل – لابن حزم الأندلسى – ٦٩/٢ من طبعة : مكتبة الخانجي – القاهرة.

كما أن حجتهم : أن الأخذ بالحديث الضعيف أولى من رأى الرجال، وهو مذهب: أبو حنيفة ، ومالك ، والإمام أحمد ، والشافعى ، وأبو داود السجستانى ، وغيرهم .

قال السخاوى : زعم ابن حزم أن جميع الحنفية على أن مذهب إمامهم أيضا أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس. . . أ.هـ [١]

قال السندى: " والمرسل حجَّة عندنَا – يعنى الحنفية – وَعند الْجُمْهُور. أ.هـ [٢]

وذكر ابن القيم أن مالكاً يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس . أ.هـ [٣] ، قلت : وكتابه " الموطأ " خير شاهد على هذا .

قال السخاوى فى " فتح المغيث " فقد روينا من طريق عبد الله ابن أحمد بالإسناد الصحيح إليه. قال: سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي.

---

(١) – فتح المغيث – للسخاوى – ١٠٩/١

(٢) – حاشية السندي على سنن النسائي – لأبى الحسن نور الدين السندى – ١٠٤/١ طبعة : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.

(٣) – إعلام الموقعين عن رب العالمين – : لأبى عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية – ٥٩/٢ من طبعة : دار ابن الجوزى للنشر والتوزيع – السعودية .

قال: فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه، وصاحب رأي فمن يسأل؟ قال: يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي. . أ.هـ [١]

ونحو ما حكي عن الإمام أحمد قال الشافعي – رحمه الله– : "إن المرسل يحتج به إذا لم يوجد دلالة سواه" . . أ.هـ [٢] .

ومعلوم أن المرسل ضعيف . وقد عمل الشافعى بعدة أحاديث ضعيفة وقدمها على القياس منها على سبيل المثال " قدم خبر جواز الصلاة بمكة فى وقت النهى [٣] مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرها من البلاد .

---

(١) – فتح المغيث – للسخاوى – ١٠٩/١

(٢) – المرجع السابق

(٣) – الخبر رواه الإمام أحمد في مسنده قال : حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ أَخَذَ بِحَلْقَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا بِمَكَّةَ " وسنده ضعيف لثلاث علل :- "
الأولى : فيه " عبد الله بن المُؤمَّل" ضعيف الحديث (أنظر ترجمته فى في تهذيب التهذيب ٦ / ٤٦)
الثانية : بينه وبين قيس فيه " حميدٌ مولى عفراء " وهذا فضعيف فيما قاله البيهقي وابن عبد البر،
الثالثة : فيه أيضا " مجاهد" لم يسمع من أبي ذر فيما قاله أبو حاتم ، والبيهقي ، وابن عبد البر والمنذري كما في "التلخيص" للحافظ ابن حجر ١٨٩/١. =

وقال ابن القيم: "يؤخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شئ يدفعه" وهو الذي قدمه الإمام أحمد على القياس وقال: وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن. ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف. وللضعيف عنده مراتب فإذا لم يجد في الباب أثر يدفعه ولا قول صاحب ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس. أ.هـ [1]

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٥١) ، والبيهقي ٤٦١/٢ من طريق سعيد ابن سليمان الواسطي، والدارقطني ٤٢٤/١-٤٢٥، والبيهقي ٤٦١/٢ من طريق الشافعي، كلاهما عن عبد الله بن مؤمل، عن حميد مولى عفراء، عن قيس ابن سعد، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم (٢٧٤٨) ، وابن عدي في "الكامل" ١٤٥٥/٤، والدارقطني في سننه ٢٦٥/٢-٢٦٦ من طريق سعيد بن سالم القدَّاح، عن عبد الله ابن المؤمَّل، عن حميد مولى عفراء، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، به. ولم يذكر ابن خزيمة وابن عدي فيه قيساً. قال ابن خزيمة: أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر.

أخرجه البيهقي في السنن ٤٦١/٢-٤٦٢ من طريق : خلاد بن يحيى، عن إبراهيم ابن طهمان، عن حميد مولى عفراء، عن قيس بن سعد، عن مجاهد قال: جاءنا أبو ذر. فذكره. ثم قال: حميد الأعرج -وهو مولى عفراء- ليس بالقوي، ومجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر .أ.هـ . والله أعلم .

(١) - إعلام الموقعين - لابن القيم- ٥٦/٢.

ونقل أبو عبد الله بن مندة عن أبي داود- صاحب السنن- أنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنه أقوى عنده من رأي الرجال . أ.هـ [١]

المذهب الثالث: يعمل به في فضائل الأعمال:

وهذا هو المعتمد عند الأئمة (وهو قول سفيان الثورى) وذلك بشروط ثلاثة ذكرها السيوطي عن الحافظ ابن حجر وهي:

١- أن يكون الضعف غير شديد:

فيخرج من انفرد من الكذابين والمهتمين بالكذب ومن فحش غلطه . قال : وَقد نقل بَعضهم الِاتِّفَاق على ذَلِك .

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به:

ألا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط . وَقد ذكر هذَيْن الشَّرْطَيْنِ ابْن عبد السَّلَام وَابْن دَقِيق الْعِيد. أ.هـ[٢]

(١) - فتح المغيث – للسخاوى – ١٠٩/١

(٢) - تدريب الراوى – للسيوطى – ٣٥١/١ ، توجيه النظر إلى أصول الأثر- لطاهر بن صالح الجزائرى – ٦٥٣/٢ طبعة : مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب.

المطلب الثالث: رأيه فى رواية أهل البدع والأهواء

كان الإمام " سفيان الثورى " – رحمه الله– يرى جواز الرواية عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج بأخبارهم – إذا توافرت فيها شروط القبول– بشرط أَلَا يُعْرَفُ مِنْهُمُ اسْتِحْلَالُ الْكَذِبِ وَالشَّهَادَة لِمَنْ وَافَقَهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهِ شَهَادَةٌ .

فقد قال الخطيب البغدادى : " .. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى قَبُولِ أَخْبَارِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يُعْرَفُ مِنْهُمُ اسْتِحْلَالُ الْكَذِبِ وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ وَافَقَهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهِ شَهَادَةٌ ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِيهِمْ ، وَحَكَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.. أ.هـ (١)

قلت: ومسالة الرواية عن أهل البدع والأهواء – الغير مكفرة – للعلماء فيها خمسة أقوال:

القول الأول: الرد مطلقاً:

وبه قال : الإمام مالك بن أنس، وابن عيينة ، والحميدي، ويونس ابن أبي إسحاق، وعلي بن حرب، وقد وجه الحافظ ابن رجب هذا المذهب بقوله:

---

(١) – الكفاية –للخطيب – ص ١٢٠

" والمانعون من الرواية، لهم مأخذان: أحدهما تكفير أهل الأهواء وتفسيقهم، وفيه خلاف مشهور.

والثاني: الإهانة لهم، والهجران، والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم.

ولهذا مأخذ ثالث أيضا : وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي . أ.هـ بتصرف [١]

القول الثانى: يحتج بهم إن لم يكونوا يستحلون الكذب في نصرة مذهبهم، سواء أكانوا دعاة أم لا، نسبه الخطيب فى "الكفاية ": للإمام الشافعي ، وابن أبي ليلى ، وسفيان الثوري، وروي عن أبي يوسف القاضى ، وأبي حنيفة أ.هـ [٢]

وحكاه الحاكم في المدخل عن أكثر أئمة الحديث فقال ".... رِوَايَاتُ الْمُبْتَدِعَةَ وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ فَإِنَّ رِوَايَاتِهِمْ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَقْبُولَةٌ إِذَا كَانُوا فِيهَا صَادِقِينَ أ.هـ [٣] ، وكذا نسبه النووى فى شرح مقدمة صحيح مسلم إلى الإمام الشافعى . أ.هـ [٤]

القول الثالث: تقبل رواية المبتدع إذا كان مرويه مما يشتمل على ما ترد به

---

(١) – شرح علل الترمذى – للحافظ ابن رجب – ص(٥٦) تدريب الراوى – ٣٨٤/١

(٢) – الكفاية – للخطيب – ص ١٢٠ ، المدخل

(٣) – المدخل إلى كتاب الإكليل – للحاكم – ص (٤٩)

(٤) – المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج – للنووى – ٦٠/١

بدعته، وذلك لبعده حينئذ عن تهمة الكذب . أ.هـ [١] .

القول الرابع: تقبل روايته إذا كانت بدعته صغرى، كالتشيع بلا غلو ولا تحرف ولا طعن ولا سب فى الصحابة ، فهذا كثير من التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة .

قال الحافظ ابن حجر فى كتابه " تهذيب التهذيب " فى ترجمة " أبان ابن تغلب ": فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله -صلى الله عليه آله وسلم-، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة ...أ.هـ [٢]

القول الخامس: تقبل أخبار غير الدعاة إلى بدعهم، وترد أخبار الدعاة منهم، لأن تزيين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه.

---

(١) - فتح المغيث – للسخاوى – ٦٦/٢

(٢) - تهذيب التهذيب – لابن حجر – ٩٤/١

قال ابن الصلاح: "وهذا هو الأظهر الأعدل، وقول الكثير أو الأكثر.أ.هـ[١]

وقد صرح الخطيب وغيره بأنه مذهب الكثير من العلماء . أ.هـ [٢]

أما اذا كانت بدعته مكفرة ففيها خلاف مشهور: الراجح فيه ما حققه الحافظ ابن حجر: أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق، لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمعتمد أن الذي ترد روايته: من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله. أ.هـ[٣]

(١) – مقدمة ابن الصلاح – ص ١١٤

(٢) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب – ص ١٢٠

(٣) – تدريب الراوى – للسيوطى – ١/٣٨٤

المطلب الرابع: رأيه فيمن كثر الغلط فى حديثه

كان الإمام الثورى – رحمه الله – يرى أن من كثر خطؤه فى الحديث استحق الترك ولو كان عدلا لأن العدالة لا تنافي كثرة الخطأ في الرواية ، إذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط ، ومدرك العدالة غيره ، وهذا في كثرة الخطأ. وأما خفته فإنه يكون الراوي معه مقبولا حيث لا يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ .

قال الخطيب البغدادى : قال : أَبُو هَمَّامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَشْجَعِيَّ ، يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، قَالَ: «لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْحِفْظُ فَهُوَ حَافِظٌ وَإِنْ غَلَطَ، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ تُرِكَ . . أ.هـ [١]

قال الخطيب : وقال ابْنَ مَهْدِيٍّ ، يَقُولُ: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ ، رَجُلٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ ، فَهَذَا لَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ ، فَهَذَا يُتْرَكُ حَدِيثُه . أ.هـ[٢]

قلت : أن السلامة من الغلط والوهم ليست واردة على أحد من رواة الحديث وإن وصف بكونه " أمير المؤمنين في الحديث " لذا فالخطأ النادر

---

(١) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب – ص ١٤٣

(٢) – المرجع السابق .

المتميز من الثقة، في راو أو إسناد أو متن، لا يسقط به الثقة، إنما يرد من روايته ذلك الخطأ. وهو قول جمهور المحدثين ورحم الله ابن معين حيث قال : " من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب " . أ.هـ (١)

ولكن من كثر خطؤه ترك الاحتجاج به كما قال " الثورى " والله أعلم .

(١) – شرح علل الترمذى – للحافظ ابن رجب الحنبلى – ص ٤٩

المطلب الخامس: رأيه فى حكم الرواية عن الضعفاء والمتروكين وكتابة حديثهم

كان الإمام " سفيان الثورى " – رحمه الله تعالى – يرى جواز الرواية عن الضعفاء والمتروكين بل والكذابين – مع علمه بأحولهم – لمعرفتهم وبيان حالهم للناس لكنه كان لا يرى ذلك تعديلا لهم موافقا لما عليه جمهور المحدثين .

قال الخطيب البغدادى : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرُّوَيَانِيُّ، أنا يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ الصَّيْدَلَانِيُّ ، بِمَكَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُوسَى الْعُقَيْلِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنِي حَاتِمٌ الْقَاصُّ وَكَانَ ، ثِقَةً ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، يَقُولُ: «إِنِّي لَأَرْوِي الْحَدِيثَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ، أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنَ الرَّجُلِ أَتَّخِذُهُ دِينًا ، وَأَسْمَعُ مِنَ الرَّجُلِ أَقِفُ حَدِيثَهُ ، وَأَسْمَعُ مِنَ الرَّجُلِ لَا أَعْبَأُ بِحَدِيثِهِ وَأُحِبُّ مَعْرِفَتَهُ» وغيرهم أ.هـ[1] ، فكان الغرض من روايته عن الضعفاء والمتروكين لمعرفتهم وبيان حالهم للناس ، ولم يكن " الثورى " بدعا من العلماء في هذه المسألة ، فهذا الإمام يحيى ابن معين يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وهو يعلم أنها موضوعه .

---

(١) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب البغدادى – ص (٤٠٢)

قال الحاكم في المدخل : رَأَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبلٍ يَحْيَي بْنَ مَعِينٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بِصَنْعَاءَ فِي زَاوِيَةٍ وَهُوَ يَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانٍ عَنْ أَنَسٍ فَإِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ كَتَمَهُ فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ تَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانٍ عَنْ أَنَسٍ وَتَعْلَمُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ فَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ أَنْتَ تَتَكَلَّمُ فِي أَبَانٍ ثُمَّ تَكْتُبُ حَدِيثَهُ عَلَى الْوَجْهِ فَقَالَ رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَكْتُبُ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَلَى الْوَجْهِ فَأَحْفَظُهَا كُلَّهَا وَأَعْلَمُ انها موضوعة حتى لا يجيء بَعْدَهُ إِنْسَانٌ فَيَجْعَلُ بَدَلَ أَبَانٍ ثَابِتًا وَيَرْوِيهَا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ فَأَقُولُ لَهُ كَذِبْتَ إِنَّمَا هِيَ عَنْ أَبَانٍ لَا عَنْ ثَابِتٍ . أ.هـ (١)

وقال أيضا: قَالَ يَحْيَي بْنُ مَعِينٍ كَتَبْنَا عَنِ الكذابيين وَسَجَرْنَا بِهِ التَّنُّورَ وَأَخْرَجْنَا بِهِ خبرا نضجا . أ.هـ (٢)

قال الحاكم: وَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ إِمَامُ أَهْلِ الْكُوفَةِ رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، وَأَبِي الْعَطُوفِ الْجَرَّاحِ بْنِ الْمِنْهَالِ الْجَزَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الجروحين ، ثُمَّ بَعْدَهُ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاضِي وَأَبُو عَبْدِ الله محمد بن الحسن الشيبنى حدثا جَمِيعًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَجْرُوحِينَ ، وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدِهِمَا أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ وَعَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا لَمْ يَخْلُ حَدِيثُ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْفَرِيقَيْنِ عَنْ مَطْعُونٍ فِيهِ

---

(١) – المدخل إلى كتاب الإكليل – للحاكم – ص (٣٣) من طبعة : دار الدعوة – الاسكندرية.

(٢) – المدخل – للحاكم – ص (٣٣) .

مِنَ الْمُحدثينَ وَلِلْأَئِمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنْ يَعْرِفُوا الْحَدِيثَ مِنْ أَيْنَ مَخْرَجُهُ وَالْمُنْفَرِدُ به عدل أو مجروح . أ.هـ [١]

قلت: وقد اختلف العلماء في حكم الرواية عن الضعفاء والمتروكين إلى قولين:

القول الأول: الجواز: وبه قال : سفيان الثورى ، وابن معين ، ويحيى القطان، وحكاه الحاكم عن مالك ، والشافعى ، وأبى حنيفة [٢]

القول الثانى: عدم الجواز: وهو قول أبي عوانة ، وابن المبارك. وحكاه الترمذي عن أكثر أهل الحديث من الأئمة. [٣]

إذا: الرواية عن الضعفاء والمتروكين والكتابة عنهم بقصد تمييز حديثهم، منهج جرى عليه كثير من النقاد، يكتب أحدهم أحاديث المجروحين ويعتني بجمعها كما يعتني بأحاديث الثقات، وذلك لما يوجبه تحرير حال النقلة من تمييز محفوظ حديثهم من غيره ، أو لمصلحة الاعتبار به إذا كان المجروح ممن يصلح حديثه لذلك، وليس هذا من قبيل ما يذم ويؤخذ على الراوي فعله في الرواية عن الضعفاء. انتهى .

---

(١) – المدخل – للحاكم – ص (٣٣ ، ٣٤) .

(٢) – المدخل للحاكم ص (٣٣ ، ٣٤) ، شرح علل الترمذى لابن رجب ٣٨٢/١ ، ٣٨٣ ، تدريب الراوى شرح تقريب النووى – للسيوطى – ٣٧٠/١ من طبعة : دار طيبة .

(٣) – شرح علل الترمذى – لابن رجب – ٣٨٢/١ ، ٣٨٣

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمه تتم الصالحات ، ونصلى ونسلم على صاحب المعجزات الباهرات ، سيدنا محمد خير خلق الله على الإطلاق ، وأرض اللهم عن أهل بيته الأطهار ، وأصحابه الأعلام ، والسالكين طريقه إلى يوم الدين وبعد :

فمن خلال معايشتى لحياة وأراء الإمام " سفيان الثورى " فى علوم الحديث – من خلال هذا البحث– توصلت إلى مايلى :–

١– أن المتقدمين من علماء الحديث – رضوان الله عليهم– غلب على مناهجهم التطبيق ، وقل لديهم التنظير، حيث إن القواعد التنظيرية لديهم راسخة ، وفى أذهانهم حاضرة ، فلم يكونوا فى حاجة إلى تسطيرها ، خلافا للمتأخرين فكان التنظير والتقعيد هو الغالب فى مناهجهم لحاجة الناس آنذاك إليه وهذا التنوع بين المتقدمين والمتأخرين تنوع تباين لا تضاد ، وتنوع تكامل فالمتقدم تطبيقا والمتأخر تنظيرا . (١)

٢– مكانة الإمام " سفيان الثورى " ومنزلتة السامية بين علماء عصره ، وجهابذة زمانه ، وقوة حفظه ، واتقانه ، وبراعته فى هذا الفن وتملك زمامه، حتى نال درجة أمير المؤمنين فى الحديث ، ذاك اللقب الذى لم يحظ به إلا

---

(١) جعل الحافظ شمس الدين الذهبى الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين رأس الثلاث مئة (ميزان الاعتدال ١/٤)

القلائل والنوادار من أئمة هذا الفن وجهابذته .

٣- أهمية أقوال " سفيان الثورى " فى علوم الحديث وأثرها البالغ فى بلورة هذا الفن وتحديد معالمه فكانت أقواله أشبه بالنجوم المضيئة لكل من سلك درب علوم الحديث وفنونه ، وكانت القواعد الرسخات لكل من نظر وقعد لأصول هذا الفن ومسائله .

٤- كما توصلت من خلال هذا البحث - الفقير كاتبه - إلى أن أقوال أمير المؤمنين " سفيان الثورى " فى علوم الحديث ، تتوافق مع مذهب الجمهور فى معظم المسائل ، بل واعتماد الجمهور على أقواله فى تنظير مسائلهم ، وتقعيد قواعدهم ، فكانت أقواله هى المرجع والفيصل عند الاختلاف ورحم الله الحافظ ابن معين حين قال : " ما خالف أحد سفيان في شيء، إلا كان القول قول سفيان " أ.هـ [١]

وفى الختام: أوصى نفسى وزملائى من الباحثين بجمع آراء سلفنا الصالح من المتقدمين كالإمام مالك، والشافعى، وابن المدينى، ويحيى بن سعيد القطان، وابن عيينة، وغيرهم في علوم الحديث ودراستها وتحليها لنبين للناس فضل هؤلاء، وجهودهم في الحفاظ على السنة وعلومها حتى وصلتنا نقية، وكيف أن المتأخرين من الخلف اقتبسوا من علومهم ، ونهلوا من ينابيع فيضهم، رضى الله عن الجميع وجزاهم الله عن السنة وأهلها خير الجزاء . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(١) - سير أعلام النبلاء - للذهبى - ٧ /٢٢٩

فهرس المصادر والمراجع

١- الأعلام – تأليف : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي – طبعة دار العلم للملايين .

٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين – : لأبى عبد الله محمد بن أبي بكر ابن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية طبعة : دار ابن الجوزى للنشر والتوزيع – السعودية .

٣- أقوال سفيان الثورى فى الرجل " دراسة ونقد " أطروحة علمية لنيل درجة التخصص الماجستير وفى الحديث وعلومه – للباحث يوسف غانم عبد الله زغرب . بجامعة الإسلامية – بغزة – فلسطين – ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧م

٤- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع – تأليف : أبو الفضل : عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي – طبعة ، دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس .

٥- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر – للسيوطى – من طبعة : مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية

٦- بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال – لشيخنا الأستاذ الدكتور محمد محمود أحمد بكار – طبعة دار السلام .

٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للحافظ الذهبى - المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف – الناشر: دار الغرب الإسلامي - الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م

٨- التاريخ الأوسط - للإمام البخاري – ط دار دار الرشد الطبعة : الأولى : ١٤٢٦ – ٢٠٠٥

٩- التاريخ الصغير للإمام البخارى /ط مكتبة ابن عباس/ تحقيق: أبوعبدالله أحمد ابن إبراهيم بن أبي العينين الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥مـ

١٠- التاريخ الكبير / للإمام البخارى / ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن

١١- تاريخ بغداد الخطيب البغدادى، من طبعة : دار الغرب الإسلامي .

١٢- تاريخ دمشق – لأبى :القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر- طبعة : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣- تدريب الراوى- للسيوطى – طبعة : دار طيبة.

١٤- تذكرة الحفاظ – للإمام الذهبي – ط حيدر آباد ١٣٧٤هـ .

١٥- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - للحافظ العراقى –طبعة : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

١٦- تهذيب الأسماء واللغات – تأليف : أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي – عنيت بنشره طبعة : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

١٧- تهذيب التهذيب – للحافظ ابن حجر العسقلانى – طبعة : مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند –الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

١٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال – للحافظ جمال الدين المزي – ط مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ.

١٩- توجيه النظر إلى أصول الأثر – تأليف : طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ – تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة طبعة : مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب – الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٢٠- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – لأبى ابراهيم : عز الدين : محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني المعروف كأسلافه بالأمير– طبعة : دار الكتب العلمية – بيروت

٢١- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة – لأبى الفداء زين الدين قاسم ابن قُطْلُوْبَغَا – طبعة : مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن .

٢٢- جامع بيان العلم وفضله –تأليف : أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي – تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، طبعة : دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٢٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع– للخطيب البغدادى– طبعة : مكتبة المعارف بالرياض.

٢٤- الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم الرازي – ط دار الكتب العلمية.
٢٥- حاشية السندي على سنن النسائي – لأبى الحسن نور الدين السندى – طبعة : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.
٢٦- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه – طبعة : دار العربية – بيروت
٢٧- الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة – تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية – طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت.
٢٨- سنن ابن ماجة ـــ ط المكتبة العلمية .
٢٩- سنن أبي داود ـــ ط إحياء السنة النبوية – ط دار الحديث القاهرة ١٩٨٨م
٣٠- سنن الترمذي – – ط دار الحديث – و ط دار الكتب العلمية
٣١- السنن الكبرى – للإمام البيهقي – ط دائرة المعارف النظامية- الهند .
٣٢- السنن الكبرى – للإمام النسائي – بتحقيق وفهرسة الشيخ أبي غدة – ط المطبوعات الإسلامية.
٣٣- سنن النسائي – للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي – ط دار القلم بيروت – و ط دار الحديث القاهرة
٣٤- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح – تأليف : إبراهيم بن موسى ابن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي - طبعة : مكتبة الرشد .

٣٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب- ابن العماد الحنبلي- طبعة : دار ابن كثير، دمشق ، ١٩٨٦م

٣٦- شرح التبصرة والتذكرة – للعراقى – من طبعة : دار الكتب العلمية- بيروت .

٣٧- شرح علل الترمذى – لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ابن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي – المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد –الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن –الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

٣٨- صحيح البخارى " المسمى " الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه – المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)

٣٩- صحيح مسلم " المسمى " المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

٤٠- طبقات الفقهاء – لأبى إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي – طبعة: دار الرائد العربي، بيروت .

٤١- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير – لأبى الفتح : محمد ابن محمد بن محمد بن أحمد، بن سيد الناس- ١/ ٢٠ طبعة : دار القلم – بيروت .

٤٢- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي – تأليف : زين الدين أبي يحيى زكريا ابن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي – طبعة : دار الكتب العلمية.

٤٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى – للسخاوى – مطبعة : مكتبة السنة

٤٤- الفصل فى الملل والأهواء والنحل – لابن حزم الأندلسى – طبعة : مكتبة الخانجي – القاهرة.

٤٥- الفهرست : تأليف : أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم – طبعة : دار المعرفة بيروت .

٤٦- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث – تأليف : محمد جمال الدين ابن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي – طبعة : دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان

٤٧- الكفاية في علم الرواية -تأليف : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة

٤٨- اللباب في تهذيب الأنساب – لأبى الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير – طبعة : دار صادر – بيروت

٤٩- لسان الميزان – للحافظ ا بن حجر - طبعة : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت .

٥٠- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي – تأليف : أبو محمد الحسن ابن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي – طبعة : دار الفكر بيروت .

٥١- المدخل إلى علم السنن – للبيهقى – طبعة : دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة

٥٢- المدخل إلى كتاب الإكليل – للحاكم – طبعة : دار الدعوة – الاسكندرية.

٥٣- مراسيل – لابن أبى حاتم- ص ١٤ طبعة : مؤسسة الرسالة – بيروت .

٥٤- مسند الشاميين – تأليف : سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني – تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي – طبعة : مؤسسة الرسالة – بيروت

٥٥- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار- لمحمد بن حبان ابن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي- حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم – الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة -الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٥٦- معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة – طبعة : مكتبة المثنى بيروت .

٥٧- المقنع في علوم الحديث – تأبف : سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري المعروف " بابن الملقن " المحقق: عبد الله ابن يوسف الجديع – الناشر: دار فواز للنشر – السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٨- ميزان الاعتدال – للإمام الذهبي – ط دار الكتب العلمية بيروت .

٥٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – تأليف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي – طبعة : : مطبعة سفير بالرياض – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤

٦٠- النكت الوفية بما في شرح الألفية – تأليف : برهان الدين إبراهيم ابن عمر البقاعي– ٢٦٧/٢ طبعة مكتبة الرشد .

٦١- وفيات الأعيان – للإمام أحمد بن محمد بن خلكان – ط دار صادر بيروت .

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	ملخص البحث.	٣٣٥١
٢	المقدمة.	٣٣٥٣
٣	الفصل الأول: الإمام سفيان الثورى ومكانته العلمية.	٣٣٦٠
٤	المبحث الأول: ترجمته.	٣٣٦٢
٥	المبحث الثاني: مكانته العلمية.	٣٣٦٩
٦	الفصل الثانى: آراء الإمام سفيان الثوري فى علوم الحديث	٣٣٧٤
٧	المبحث الأول: آراؤه فى مسائل مصطلح الحديث.	٣٣٧٦
٨	المبحث الثانى: آراؤه فى مسائل رواية الحديث.	٣٣٨١
٩	المبحث الثالث: آراؤه فى مسائل الجرح والتعديل.	٣٤١٠
١٠	الخاتمة.	٣٤٣٠
١١	فهرس المراجع والمصادر.	٣٤٣٢
١٢	فهرس الموضوعات.	٣٤٤٠

تم بحمد الله تعالى